Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, (31/12/2022); Vol. 18, No. 60, Part (2): 680-706
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.18.60.2.38

Tikrit Journal of Administrative And Economics Sciences
مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية

ISSN: 1813-1719 (Print)

The impact of financial inclusion on the financial indicators of the banking system an applied study on the Iraqi banking system for the period 2006 – 2020

Researcher: Aras Haji Jarjees
College of Administration and Economics
University of Duhok
Kopy.aras@gmail.com

Assist. Prof. Dr. Nawzad Rajab Zubair
College of Administration and Economics
University of Duhok
nawzad.rajab@yahoo.com

Abstract:

The research aims to shed light on the indicators used in measuring the research variables and the extent, size, relationship and impact of the level of financial inclusion on the financial indicators of the banking system. The role it plays in improving these indicators. As well as the role that monetary authorities must play through their various policies to increase the level of financial inclusion of the device the bank then achieves an appropriate level of improvement in its financial indicators. The research problem was represented by asking the main question, was the Iraqi banking system able to achieve an acceptable level of financial inclusion through its pursuit and use of various methods and thus improving its financial indicators. The main hypothesis of the research was that the Iraqi banking system enjoys a good level of both financial inclusion and its financial indicators. The research community was represented by the Iraqi banking system (government and private banks), which covered the period (2006-2020). A set of statistical and standard methods were used to analyze the variables data, namely (E-Views V 12), (SPSS 26) and (AMOS 26).

The results of the research indicate the weak levels of financial inclusion in Iraq, which is due to several reasons, the most prominent of which is the low percentage of banking density and banking spread, which are below the required level in Iraq. It was found that there is a significant and positive correlation between financial inclusion and the financial indicators of the banking system, meaning that the more indicators of financial inclusion and its dimensions improve, the more this contributes to improving the financial indicators of the banking system. Also, it was found that there is an impact relationship for the variable of financial inclusion in the variable of the financial indicators of the banking system, that is, that financial inclusion has a positive impactful role in improving the financial indicators of the banking system.

Depending on the conclusions reached by the research, several proposals were presented, including: stimulating banks and activating their role in the economy and working to build an efficient banking system by the Central Bank of Iraq. In order to increase its role in attracting deposits and granting credit. As well as enhancing the geographical spread of the Iraqi banking system through Expanding the network of

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, (31/12/2022); Vol. 18, No. 60, Part (2): 680-706
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.18.60.2.38

bank branches and financial service providers, as well as banks must balance liquidity and profitability and not leave idle cash in the fund.

Keywords: Financial inclusion, financial indicators, the Iraqi banking system, non-performing loans.

تأثير الشمول المالي على المؤشرات المالية للجهاز المصرفي
دراسة تطبيقية على الجهاز المصرفي العراقي للمدة ٢٠٠٦-٢٠٢٠

الباحث: اراس حجي جرجيس
كلية الإدارة والاقتصاد
جامعة دهوك

أ.م.د. نوزاد رجب زبير
كلية الإدارة والاقتصاد
جامعة دهوك

المستخلص:

يهدف البحث إلى تسليط الضوء على المؤشرات المستخدمة في قياس متغيرات البحث ومدى حجم وعلاقة وتأثير مستوى الشمول المالي على المؤشرات المالية للجهاز المصرفي، والدور الذي يلعبه في تحسين هذه المؤشرات، وكذلك الدور الذي يجب أن تلعبه السلطات النقدية عن طريق سياساتها المختلفة لزيادة مستوى الشمول المالي للجهاز المصرفي ومن ثم تحقيق مستوى ملائم من التحسن في المؤشرات المالية له. اذ تمثلت مشكلة البحث بطرح السؤال الرئيسي، هل تمكن الجهاز المصرفي العراقي من تحقيق مستوى مقبول من الشمول المالي من خلال سعيه واستخدامه الطرق المختلفة وبالتالي تحسين المؤشرات المالية له. وتمثلت الفرضية الرئيسة للبحث، يتمتع الجهاز المصرفي العراقي بمستوى جيد بكل من الشمول المالي والمؤشرات المالية له. وتمثل مجتمع البحث بالجهاز المصرفي العراقي (المصارف الحكومية والخاصة) والتي غطت فترة (2006-2020). وتم استخدام مجموعة من الأساليب الإحصائية والقياسية في تحليل بيانات المتغيرات وهي (E-Views V 12) و(SPSS 26) و(AMOS 26).

وتشير نتائج البحث إلى ضعف مستويات الشمول المالي في العراق والذي يعود إلى أسباب عدة من أبرزها انخفاض نسبة الكثافة المصرفية والانتشار المصرفي، حيث تعدان دون المستوى المطلوب في العراق. وتبين أن هناك ارتباط معنوي وموجب بين الشمول المالي والمؤشرات المالية للجهاز المصرفي، أي أنه كلما تحسنت مؤشرات الشمول المالي وأبعاده كلما ساهم ذلك في تحسين المؤشرات المالية للجهاز المصرفي. وكذلك تبين وجود علاقة أثر لمتغير الشمول المالي في متغير المؤشرات المالية للجهاز المصرفي، أي إن للشمول المالي دور تأثيري إيجابي في تحسين المؤشرات المالية للجهاز المصرفي.

واعتمادا على الاستنتاجات التي توصل إليها البحث تم تقديم مقترحات عدة من أهمها، تحفيز المصارف وتفعيل دورها في الاقتصاد والعمل على بناء جهاز مصرفي كفء من قبل البنك المركزي العراقي من أجل زيادة دورها في جذب الودائع ومنح الائتمان، وكذلك تعزيز الانتشار الجغرافي للجهاز المصرفي العراقي من خلال التوسع في شبكة فروع المصارف ومقدمي الخدمات المالية، وكذلك على المصارف الموازنة بين السيولة والربحية وعدم ترك نقدية عاطلة في الصندوق.

الكلمات المفتاحية: الشمول المالي، المؤشرات المالية، الجهاز المصرفي العراقي، القروض المتعثرة.

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, (31/12/2022); Vol. 18, No. 60, Part (2): 680-706
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.18.60.2.38

المقدمة

يعتبر الجهاز المصرفي العراقي الركيزة الاساسية لتمويل الاقتصاد في ظل اقتصاد السوق حيث شهد تغيرات وتطورات عدة بعد عام 2003 نتيجة تغيرات سياسية واقتصادية وظهور داعش واخيراً جائحة كورونا، وفي ظل اهتمام البنوك المركزية بمستوى الشمول المالي حاول البنك المركزي ولازال يحاول من خلال السياسات المختلفة له تعزيز مكانته وتوفير بيئة مصرفية ملائمة ليتمكن من الارتقاء بمستوى الشمول المالي وتحسين مؤشراته، وتقديم خدمات مالية ومصرفية حديثة لتناسب غالبية افراد المجتمع، وتوجيه عمل الجهاز المصرفي، ويؤكد البنك المركزي العراقي بأن نسبة الشمول المالي لغاية عام 2014 بلغ (11%)، وهي نسبة قليلة مقارنة بدول أخرى في المنطقة، لذلك شرع البنك المركزي والمؤسسات المصرفية خططاً لتطوير الشمول المالي وتوسعت جهودها في اعداد وتنفيذ استراتيجيتها الخاصة بهذا الغرض والتي تتمثل بمجموعة من الخطط والبرامج المالية والمصرفية والترويجية المتناسقة لضمان تطبيقها. لذا فإن متطلبات تطوير القطاع المالي والمصرفي وزيادة مستوى الشمول المالي يعد حاجة ماسة للتنمية الاقتصادية، ومن خلال وجود ارادة مالية قوية واستخدامها للأدوات المختلفة قادر على تحسين وضع هذا الجهاز ومواكبة التطورات الاقتصادية، وبالرغم من اختلاف الطرق المستخدمة في تحسين أو زيادة الشمول المالي، إلا أنها تستهدف تحسين المؤشرات المصرفية.

لتحقيق هدف البحث تم تقسيمه على مباحث تمثل الأول بمنهجية الدراسة والثاني الجانب النظري فيما تمثل الثالث الجانب العملي واخيراً الاستنتاجات والتوصيات والمصادر.

المبحث الأول: منهجية البحث

اولاً. مشكلة البحث: ان الشمول المالي له دور كبير في دعم الاستقرار المالي والمصرفي للبلد وتطورها، واستناداً للأهمية الاقتصادية الكبيرة التي يحتلها الجهاز المصرفي في تحفيز النمو الاقتصادي وجذب الاستثمارات وتخصيص الأمثل للموارد، لذلك حاول الباحث التعرف على متغيرات البحث وكيفية قياسها، واتساقا مع ما تقدم يرى الباحث أن طرح جملة من التساؤلات يمكن أن تسهم في تأطير مشكلة البحث بشكل اوضح وكالاتي:

١. هل يتمتع الجهاز المصرفي العراقي بمستوى مقبول من الشمول المالي مقارنة بدول المنطقة؟
٢. ما مدى تأثير مستوى الشمول المالي في المؤشرات المالية للجهاز المصرفي العراقي؟
٣. هل هناك علاقة ارتباط بين متغيرات البحث (الشمول المالي، المؤشرات المالية للجهاز المصرفي)؟

ثانياً. أهمية البحث: يكمن أهمية البحث بأن للشمول المالي دور كبير في النمو الاقتصادي والاجتماعي، وكيفية تأثيره على المؤشرات المالية للجهاز المصرفي، وكذلك عن طريق الشمول المالي سوف يستفاد أكبر عدد من افراد المجتمع من الحصول على الخدمات المصرفية بسهولة وبكلفة منخفضة وبالتالي خلق ثقة بالجهاز المصرفي، فضلا عن ذلك ستحقق المصارف مستويات جيدة من المؤشرات المالية الدالة على الصلابة المصرفية والاستقرار المالي للجهاز المصرفي.

ثالثاً. أهداف البحث: الهدف الرئيسي لهذا البحث هو تسليط الضوء على المؤشرات المستخدمة في قياس متغيرات البحث ومدى حجم وعلاقة وتأثير مستوى الشمول المالي على المؤشرات المالية الأساسية للجهاز المصرفي وتحسينها، والدور الذي يجب أن تلعبه السلطات النقدية عن طريق

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, (31/12/2022); Vol. 18, No. 60, Part (2): 680-706
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.18.60.2.38

سياساتها المختلفة لزيادة مستوى الشمول المالي للجهاز المصرفي ومن ثم تحقيق مستوى ملائم من التحسن في المؤشرات المصرفية، فضلاً عن ذلك يهدف البحث إلى ما يأتي:

١. إبراز دور الشمول المالي في تحسين المؤشرات المالية للجهاز المصرفي.
٢. بيان اتجاه ومستوى الشمول المالي الحالي والمتوقع مستقبلاً، وبيان أهم المؤشرات التي تدل على الوضع المالي للجهاز المصرفي العراقي.
٣. التعرف على أهم الطرق للارتقاء بمستوى متغيرات البحث (الشمول المالي، والمؤشرات المالية للجهاز المصرفي).
٤. بيان أتجاه ونوع وحجم العلاقة لمؤشرات الشمول المالي على المؤشرات المالية للجهاز المصرفي، من خلال تحليل واثبات العلاقة بين متغيرات البحث.

رابعاً. انموذج البحث: تتطلب المعالجة المنـهجية لمشكلة البحث وفرضياته تصميم أنموذج افتراضي إذ يشير المخطط إلى وجود علاقة ارتباط بين متغيراته، فضلا عن تأثير باتجاه واحد لمؤشرات الشمول المالي بوصفه متغيرا مستقلا، والمؤشرات المالية الخاصة بالجهاز المصرفي بوصفها متغيراً تابعا.

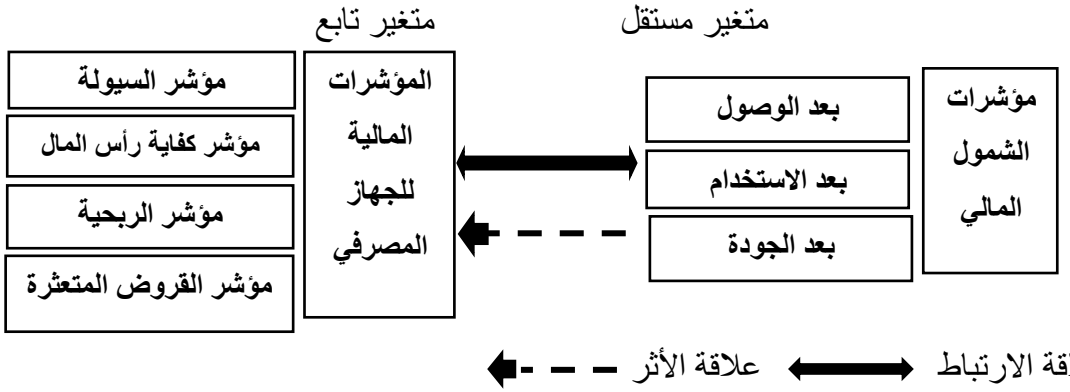

الشكل (١): مخطط البحث الافتراضي

خامساً. فرضيات البحث: تتمثل أهم فرضيات البحث بالآتي:

١. يتمتع الجهاز المصرفي العراقي بمستوى جيد من الشمول المالي مقارنة بدول المنطقة.
٢. يتمتع الجهاز المصرفي العراقي بمستوى جيد من المؤشرات المالية.
٣. توجد علاقة ارتباط معنوية بين متغيرات البحث عند مستوى معنوية (0.05).
٤. تؤثر مؤشرات الشمول المالي معنوياً في المؤشرات المالية للجهاز المصرفي عند مستوى معنوية (0.05).

سادساً. المنهج المستخدم في البحث وحدود البحث: يعد البحث من البحوث التحليلية بدرجة الأساس لوصف وقائع الجهاز المصرفي، والحقائق المرتبطة بها، مع التركيز على دور البنك المركزي العراقي في تحسين مستوى الشمول المالي، ومن ثم المؤشرات المالية للجهاز المصرفي.

أما حدود البحث فتتضمن الحدود الآتية:

١. الحدود المكانية: تمثلت بالجهاز المصرفي العراقي.
٢. الحدود الزمنية: تشمل الحدود الزمانية بفترة 2006-2020.
٣. الحدود البحثية: يتكون حدود البحث من متغيرين اساسيين وهي كل من مؤشرات الشمول المالي بوصفه متغيراً مستقلاً، والمؤشرات المالية للجهاز المصرفي بوصفه متغيراً تابعاً.

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, (31/12/2022); Vol. 18, No. 60, Part (2): 680-706
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.18.60.2.38

المبحث الثاني: الإطار النظري للبحث

المحور الأول: الإطار النظري للشمول المالي Financial Inclusion (FI)

تسعى السياسات المالية في العديد من الدول إلى زيادة جهودها في تقديم أنواع عدة من الخدمات المالية والمصرفية لعدد كبير من الناس عبر القنوات والمؤسسات المالية والمصرفية المختلفة، وكذلك تضمين الفئات السكانية وخاصة المهمشة في النظام المالي للدولة، من أجل تحقيق مستويات عالية من الشمول المالي، حيث تعاني العديد من الدول وخاصة النامية من مستويات منخفضة من الشمول المالي وبالأخص في المناطق الريفية، ويمكن إعطاء تعريف للشمول المالي واهميته وأهدافه.

اولاً. مفهوم الشمول المالي: الشمول المالي يعني توسيع عدد المتعاملين مع القطاع المالي بمكوناته من مصارف ومؤسسات مالية ومؤسسات التامين وصناديق الضمان الاجتماعي وغيرها، من أجل ضمان وصول الخدمات المالية والمصرفية لاكبر شريحة من المجتمع وبصورة مستمرة وبتكاليف قليلة، حيث يعرف بأنه عملية ضمان الوصول إلى الخدمات المالية والمصرفية والائتمان المناسب في الوقت المناسب للفئات المستبعدة ماليا في المجتمع بتكلفة معقولة من قبل المؤسسات المالية الرسمية (Bhowmik & Saha, 2013: 2). او هو أتاحة الخدمات المالية كافة واستخدامها من قبل فئات المجتمع عن طريق القنوات الرسمية بما في ذلك الحسابات المصرفية مثل حسابات التوفير والخدمات المقدمة مثل خدمات الدفع والتحويل والتأمين والائتمان، وذلك لتفادي اللجوء إلى القنوات غير الرسمية ذات التكلفة العالية والتي لا تخضع للحد الادنى من الرقابة مما يؤدي إلى استغلالهم (صندوق النقد العربي، ٢٠١٥: ٢). وعرفه (G20) و(AFI) بانها الاجراءات التي تتخذها الهيئات الرقابية مثل البنوك المركزية والجهات الحكومية الرسمية مثل وزارة المالية لتعزيز امكانية وصول واستخدام فئات المجتمع كافة للخدمات المالية بضمنها الفئات والشرائح المهمشة والفقيرة للخدمات المالية والمصرفية، بحيث تتناسب مع احتياجاتهم وتقديمها لهم بطريقة منصفة وبأقل التكاليف الممكنة (رسول، ٢٠٢١: ٥٠-٥١). وعلى ضوء ما سبق يمكن للباحث من اعطاء تعريف اجرائي للشمول المالي Financial Inclusion(FI) بأنه يتمثل بالتسهيلات الممكنة التي تستهدف دخول الافراد والمؤسسات الصغيرة في النظام المالي الرسمي للحصول على الخدمات المالية والمصرفية سواء التقليدية أو الرقمية عبر القنوات السهلة الوصول، ودعم الجهاز المصرفي في ابتكار أنواع من الخدمات المصرفية وتقديمها لشرائح المجتمع كافة وخاصة المهمشة والمستبعدة ماليا، وتبسيط الاجراءات وتقليل تكلفة المعاملات وتقديم الخدمات المالية والمصرفية ذات منفعة وبصورة دائمة، من خلال سن القوانين والتشريعات والاجراءات الصادرة من قبل السلطات التشريعية والسلطات الرقابية والمتمثلة بالبنك المركزي والسلطات التنفيذية والمتمثلة بالجهاز الحكومي.

ثانياً. أهمية الشمول المالي: يمكن ابراز أهمية الشمول المالي من خلال النقاط الآتية (عليوة، ٢٠١٩: ١٢)، (Elsherif, 2018: 27)، (Bermeo, 2019: 36-37):

١. المساعدة للحد من الفقر والاستبعاد المالي وزيادة انتشار الوعي بين الناس في الكيفية التي يمكن من خلالها الاستفادة من مدخراتهم، من خلال الاهتمام الكبير بالطبقة الفقيرة واصحاب الدخول المحدودة وخاصة الاهتمام بالعنصر النسوي، وكذلك الوصول إلى المشروعات بأحجامها المختلفة الصغيرة والمتوسطة والمتناهية في الصغر.

٢. ارتفاع مستوى (FI) للشركات يقلل من قيود السيولة ويشجع على مستويات أعلى من الاستثمار، حيث ان توزيع الائتمان بين الشركات في نفس القطاع في البلدان ذات الدخل المنخفض يؤثر بشكل كبير على هيكل ومنافسة الصناعة، وكذلك مستوى السمة غير المنظمة في القطاع بسبب تأثير القيود المالية والقانونية وكذلك الفساد على معدل نمو الشركات.
٣. النظام المالي الشامل له أهمية في توجيه الأموال من المدخرين إلى المقترضين، وبالاخص البلدان التي تحتاج الى التطوير، ويزيد من امكانية الوصول إلى مجموعة متنوعة من المنتجات والخدمات المالية، والتحسين في الادارة المالية اليومية والمساعدة في الحد من انتشار المصادر غير الرسمية وتوفير مسارات للمدخرات الامنة والائتمانات.

رابعاً. اهداف الشمول المالي: هناك أهداف للشمول المالي في تطوير البنية التحتية للنظام المالي، ومن أهم أهداف (FI) الذي تحققه للنظام المالي هي (Yorulmaz, 2016: 126-127)، (حسن، ٢٠١٨: ٢٨) (Munyengeterwa, 2020: 9):

١. تحقيق الرفاهية للطبقات الفقيرة من حيث الوصول إلى كل من المؤسسات المالية والمصرفية الرسمية وغير الرسمية، عن طريق الادوات والسياسات التي تتبعها الانظمة بشأن تحقيق الرفاهية العامة، وتقديم المزيد من الائتمانات وتوجيه المدخرات، والتقليل من مخاطر الانشطة الاستثمارية، واستخدام خدمات التمويل الأصغر للحد من تلك المخاطر التي يتعرض لها الفقراء، وتحقيق فرص العمل وخاصة للنساء.
٢. دعم القطاع المصرفي من خلال تنويع أصولها، وجذب أكبر للعملاء بالنسبة للقطاع المصرفي، وضمان تحقيق استقرار أكبر في الودائع والتقليل من مخاطر السيولة، فضلا عن توفير قاعدة بيانات كبيرة تحتوي على المعلومات الكافية بشكل تفيد المصارف في الحصول على المعلومات اللازمة لتقييم الائتمانات وطرح المنتجات والخدمات المصرفية الجديدة على النحو الملائم لاحتياجات شرائح المجتمع وتيسير الحصول على التمويل اللازم.
٣. امكانية تقديم الخدمات المالية والمصرفية باستخدام المنافذ أو المنصات الافتراضية، مثل الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول، وبطاقات الخصم، وبطاقات الائتمان، وخدمة التحويل الاجمالي في الوقت الفعلي (RTGS)، والخدمات المصرفية عبر الانترنيت، وأجهزة الصراف الالي (ATM)، وغيرها، دون اللجوء الى فتح فروع بنكية وانشاء القاعات المصرفية التقليدية للوصول إلى الخدمات المصرفية.

خامساً. ابعاد قياس الشمول المالي: هناك أبعاد ومقاييس تعبر عن تطور الشمول المالي، ومن هذه الأبعاد التي أقرها مجموعة (G20) و(GPFI) هي:

١. بعد الوصول Index Access to Financial Services: حيث يشير إلى القدرة وامكانية توافر الخدمات المالية والمصرفية من قبل المؤسسات المعنية بذلك، ويتطلب تحديد مستويات الوصول إلى تحديد وتحليل العوائق المحتملة لعدم فتح واستخدام حساب مصرفي عن طريق عدد من المؤشرات مثل التكلفة والقرب من نقاط تقديم الخدمات المصرفية من افرع المصارف واجهزة الصراف الالي وغيرها، فضلا عن استخدام المؤشرات الحديثة المتعلقة باستخدام الخدمات المالية والمصرفية مثل تقديم الخدمات عبر الهاتف المحمول، والتي تستخدم للتغلب على عائق الوصول للخدمات المالية (عليان، ٢٠٢٠: ١٤) ومن مؤشرات الوصول الفرعية هي:

أ. عدد نقاط الوصول للخدمة المالية لكل 10000 من البالغين على المستوى المحلي بحسب المحافظة.

ب. عدد أجهزة الصراف الالي (ATM) لكل 1000 كيلو متر مربع.
ج. حسابات تحويل المالي الالكتروني.
د. امكانية الترابط بين نقاط تقديم الخدمة.
ه. النسبة المئوية لإجمالي السكان الذين يعيشون في المحافظة بنقطة وصول واحدة على الأقل.

٢. بعد الاستخدام Usage of Financial Services Index: يشير إلى مدى امكانية استخدام الزبائن للخدمات المالية والمقدمة من خلال المؤسسات المالية والمصرفية، ويتطلب لتحديد مدى استخدام الخدمات المالية جمع كافة البيانات والدالة على مدى انتظام وعدد مرات الاستخدام خلال فترة زمنية معينة، ومن مؤشراته الفرعية هي (عجور، ٢٠١٧: ١٢-١٧):

أ. نسبة البالغين الذين لديهم نوع واحد على الأقل كحساب وديعة منتظم.
ب. نسبة البالغين الذين لديهم نوع واحد على الأقل كحساب ائتمان منتظم.
ج. عدد حملة سياسة التأمين لكل 1000 من البالغين.
د. عدد معاملات التجزئة غير النقدية للفرد الواحد.
ه. عدد معاملات الدفع عبر الهاتف.
و. نسبة البالغين الذين يستخدمون حساب بنكي بشكل دائم ومتواتر.

٣. بعد الجودة The quality Index: يستند هذا البعد إلى معايير وتعليمات عدة تتعلق بحماية مستهلكي الخدمات المصرفية وكذلك التوعية المصرفية، والتي بموجبها أصدر البنك المركزي ضوابط وتوجيهات بشأن التوعية المصرفية وحماية المتعاملين مع المصارف، والهدف من التوعية هو تثقيف الجمهور بالخدمات المصرفية وتحسين العلاقة بين الزبون والمصرف (العبيدي، ٢٠٢١: ٨٢-٨٣)، ومن مؤشراته الفرعية هي: (رسول، ٢٠٢١: ٦٠-٦١)

أ. متوسط التكلفة الشهرية للحصول على حساب مصرفي رسمي بناء على الحد الأدنى الرسمي للأجور.
ب. متوسط تكلفة تحويلات الائتمان.
ج. متوسط الرسوم السنوية للأحتفاظ بحساب جاري رسمي.

المحور الثاني: الإطار النظري للمؤشرات المالية للجهاز المصرفي العراقي

Financial Indicators

تعد المؤشرات المالية من أهم المقاييس المستخدمة لقياس ومعرفة الأداء المالي للجهاز المصرفي والمؤسسات المالية الاخرى، ومن أجل الوصول إلى تقييم هذا الجهاز، لابد من استخدام مجموعة من المؤشرات المالية، وهذه المؤشرات يتم بنائها واستخدامها لاستنتاج تصورات السوق لمرونة الجهاز المصرفي، وكذلك يتم مقارنة نتائجها مع انضمة المصارف للاقتصادات المتقدمة، بالاضافة الى المقارنات التاريخية لنفس الجهاز المصرفي. وهناك العديد من المؤشرات الدالة على وضع الجهاز المصرفي ودرجة تطوره واستقراره، وفي هذا البحث تم التطرق إلى أهم المؤشرات المالية للجهاز المصرفي العراقي وذلك على النحو الآتي:

١. **مؤشر حجم السيولة Liquidity Volume Index**: تعرف السيولة المصرفية بمدى قدرة المصرف في مواجهة الالتزامات المالية المترتبة عليه والمتمثلة بتلبية متطلبات الزبائن المودعين لسحوبات ودائعهم، وفي الوقت نفسه قدرة المصرف على تلبية طلبات الائتمان التي يحتاجها المقترضون، وتدل السيولة من النحاية الفنية بأنها قدرة المصرف في تحويل موجوداتها إلى نقد

بأسرع وقت ممكن وبأقل تكلفة ممكنة وأقل جهد ممكن (المرسومي، ٢٠١٧: ٢٠). ويرى الباحث أن المصارف ضمن الجهاز المصرفي التي تتمتع بسيولة كافية وجيدة تزيد من كسب ثقة الزبائن، وكما تزيد من قدرة المصارف على سداد التزاماتها في الوقت المناسب عند استحقاقها، لأن عدم القدرة على الدفع عند الاستحقاق يؤدي إلى تعريض مدخرات المودعين للخطر، مما يؤدي إلى تقويض الثقة في سلامة الجهاز المصرفي.

٢. **مؤشر كفاية رأس المال Capital Adequacy Index:** ويعرف رأس المال المصرفي بأنه ذلك المقدار من الاموال التي توفر وتؤمن السيولة اللازمة للمصرف وحماية المصرف من مواجهة الصدمات المالية والتعرض للخسائر المستقبلية، وإن كفاية رأس المال تمثل بوصفها مؤشرا لقوة رأس المال وقوة ومتانة مركزها المالي، وتمثل الاساس لاعتبارات بازل بالنسبة لرؤوس الاموال، ويتم حساب نسبة كفاية رأس المال وفقا لمتطلبات لجنة بازل حسب المعادلة الآتية: (مشكور وفليح، ٢٠٢٠: ١٠٨)، ولذلك تعمل كفاية رأس المال للمصارف كشبكة أمان في حال حدوث أي احتمال أو تعرض للخسائر المستقبلية، وإن نسبته العالية تعني الانخفاض في التمويل الخارجي، والتي من خلالها تستطيع المصارف من امتصاص خسائر القروض عندما تكون نسبتها عالية، وإن المصارف ذات رأس مال مرتفع تكون اكثر ربحية من القليلة الرأس مال لانها تتكبد تكاليف الافلاس بشكل أقل ومتطلبات أقل للتمويل الخارجي. (Odekina, at al., 2019: 107)

٣. **مؤشر حجم الربحية Profitability Volume Index**: يعد تحقيق الارباح وتعظيمها من الاهداف الاساسية التي تسعى إليها جميع المصارف، وذلك لأن الارباح يمكنها من المحافظة على استمراريتها وبقائها، والمساعدة في دعم المركز المالي لها، وزيادة حقوق ملكيتها، والتعزيز من ملائتها وسيولتها، وبالتالي تزيد من قدرتها على مواجهة الصدمات والاخطار والالتزامات. (شيته وسالم، ٢٠٢١: ١١٨) ويعد هدف الربحية من الأهداف الرئيسية التي يتوجب على المصارف تحقيقها كونها تمثل النتيجة الطبيعية التير يرغب فيها المالكون، فضلا عن كونها ضرورة للتصدي ضد المخاطر المحتملة التي يتعرض لها المصرف، كمخاطر الاستثمارات والائتمان ومخاطر التصفية الاجبارية ومخاطر السرقة والاختلاس. (ال شبيب، ٢٠١٢: ١٤٩)، ولقياس الربحية المصرفية يتم استخدام نسب مالية خاصة بها، ومن بين النسب الربحية الاكثر شيوعا هي، النسبة الاولى: العائد على الموجودات (ROA) والتي تدل على كفاءة الادارة في استغلال موجوداتها بالشكل الامثل في توليد الارباح وتعد من المقاييس المهمة في تحديد الربحية، والنسبة الثانية: العائد على حقوق الملكية (ROE) حيث تشير إلى قياس نسبة العائد لكل وحدة نقدية من حقوق الملكية. (المزوري ٢٠٢٠: ١٣٤-١٣٦)

٤. **مؤشر حجم القروض المتعثرة Volume of non-performing loans Index**: تتمثل تقديم القروض احدى المهام الرئيسية للمصارف التي تعمل ضمن الجهاز المصرفي التي تقدمها للافراد والشركات بصورة عامة والتي تساعدهم في التوسع من خلال استثمار هذه الأموال، ولذلك تعد مخاطر الائتمان من أهم المخاطر التي يتعرض لها الجهاز المصرفي بسبب علاقتها القوية مع الربحية، والقرار الاستثماري المناسب والافضل هو العائد على الاستثمار بأقل مخاطر الائتمان، وكل قرض بدون سداد يقلل من ارباح المصرف وحقوق الملكية، والذي بدوره يؤدي الى فشل المصرف في استرداد أمواله، حيث تستخدم القروض المنتظمة كمؤشرات لمخاطر الائتمان المصرفي وعلاقتها بأداء الجهاز المصرفي. (Ekinci, 2016: 428).

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, (31/12/2022); Vol. 18, No. 60, Part (2): 680-706
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.18.60.2.38

المبحث الثالث: الجانب العملي للبحث

المحور الأول: اختبار بيانات البحث

لمعرفة وتقدير علاقة الأثر والارتباط بين متغيرات البحث الحالي وتحليلها على وفق الفروض التي صيغت لابد من تطبيق مناهج التحليل القياسي واجراء اختبار لبيانات البحث للتعرف على مدى توافر الشروط اللازمة في تلك البيانات وملائمتها للتحليل القياسي حيث تم استخدام برنامج (E-Views V.12) للتحقق من تلك الشروط وتقدير الأنموذج القياسي لها، وذلك بموجب الآتي:

الجانب الاول: مناهج القياس: لتحليل الأنموذج القياسي فإن ذلك يعتمد على نوع البيانات وبما أن البيانات في البحث الحالي هي ذات سلاسل زمنية والتي تستند على عنصر الزمن لهذا فإنه من غير الممكن تحليلها بصورة مباشرة ولابد من اختبارها للتحقق من توافر عدد من الشروط فيها ومن ثم تعديلها من أجل أن تكون قابلة للمقارنة وتنفيذ التحليلات الإحصائية المطلوبة عليها. وبالنظر لاختلاف وحدات القياس بين بيانات كل من المتغير المستقل والتابع وأبعادهم لذلك لجأ الباحث لتحويل تلك البيانات إلى الصيغة اللوغاريتمية ومن خلال اللوغاريتم الطبيعي بهدف توحيد وحدات القياس للبيانات باعتبار أنه من أحد الشروط اللازمة للتحليل القياسي. وبعد ذلك قام الباحث باعتماد المناهج التالية للتحليل القياسي:

أولاً. منهج الإستقرارية: تعد الإستقرارية من أهم مناهج التحليل القياسي وذلك لاعتماد تلك المناهج على معرفة مدى استقراريه السلاسل الزمنية من عدمه والتي يراد اختبار أنموذجها القياسي، وتكون السلسلة الزمنية مستقرة عندما تتغير مستوياتها مع الزمن ودون أن يتغير متوسطها خلال فترة زمنية محددة وبالعكس تكون السلسلة الزمنية غير مستقرة إذا تغير متوسطها عبر الفترة الزمنية مما يؤدى لأن تكون معلمات اختبارات الأثر غير صحيحة وزائفة وبالتالي تكون تقديرات النتائج التي نحصل عليها من الاختبارات الإحصائية وهمية وغير صحيحة. ومن الضروري الإشارة في هذا المجال إلى أن استقراريه السلسلة قد تحصل عند المستوى (Level) أو عند أخذ الفروق (Differences) من النوع الأول أو الثاني، كما أن صيغ الإستقرارية قد تكون من خلال القاطع (أي الثابت) فقط (Intercept) أو من خلال الاتجاه مع القاطع (Trend & Intercept) أو ربما تكون عند عدم وجود الاتجاه والقاطع (None). أضف لذلك أن التعرف على استقراريه السلسلة يسهم في تصحيح الاختلالات فيها وضمن المدى القصير وكذلك تفسير العلاقات غير الخطية للتكامل المشترك والتي لا تتمكن الاختبارات الخطية التقليدية من تفسيرها. وبناء على ذلك فإن تطبيق منهج الإستقرارية يتضمن الاختبارات الآتية:

١. **اختبار الارتباط الذاتي:** نتعرف في هذا الاختبار على التحقق من وجود ارتباط ذاتي بين المتغير المستقل في البحث الحالي وابعادها وذلك لأن وجود الارتباط الذاتي بين ذلك المتغير يسهم في ارتفاع المعلمات التقديرية للأنموذج بشكل مبالغ فيه وأنه من غير الضروري الاستناد على متغيرات أو أبعاد تحمل نفس الخصائص مما يعني أن أثرها على المتغيرات التابعة ستكون متشابهة وبنفس النتائج وهو ما يطلق عليه بتضخم الارتباط أيضاً. لذلك قام الباحث بتطبيق هذا الاختبار على السلاسل الزمنية لكل من متغير الشمول المالي ومؤشراته وضمن معادلة الانحدار لأنموذج البحث وباستخدام طريقة (Breusch-Godfrey). ويتبين من نتائج هذا الاختبار والمذكورة في الجدول رقم (١) أن القيمة التقديرية لمعلمة داربين-واتسون (Durbin-Watson) لكل من السلاسل

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, (31/12/2022); Vol. 18, No. 60, Part (2): 680-706
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.18.60.2.38

الزمنية لمتغير الشمول المالي كانت مساوية إلى (1.97) وهي قيمة قريبة من القيمة المعيارية (٢) لهذا الاختبار وبالتالي فهي لا تقع في منطقة الرفض مما يشير لعدم وجود ارتباط ذاتي بين أبعاد المتغير المستقل في الدراسة الحالية ويدعم ذلك القيم المقدرة لاختبار F والبالغة (0.537) وهي أقل من القيمة الحرجة لها والبالغة (4.103) وبدرجات حرية (2، 12) ويؤكد ذلك القيمة الاحتمالية لهذا الاختبار والمساوية إلى (0.714) وهي أكبر من القيمة المعنوية الافتراضية للدراسة (0.05).

الجدول (١): الارتباط الذاتي للبواقي بطريقة Breusch-Godfrey

الأنموذج	داربن-واتسون المقدرة	قيمة داربن-واتسون الحرجة	قيمة F المقدرة	درجات الحرية	قيمة F الحرجة	P-Value
الارتباط الذاتي للبواقي	1.965	2 ±	0.5366	2 10	4.103	0.714

المصدر: اعداد الباحثان بالاعتماد على نتائج E-Views.

٢. **اختبار التوزيع الطبيعي:** يعد التعرف على اعتدالية توزيع البيانات من الشروط اللازمة للولوج إلى اختبارات الأثر وهناك العديد من الاختبارات التي يمكن عن طريقها التعرف على مدى توافر التوزيع الطبيعي في البيانات محل الاختبار ومنها اختبارات الالتواء (Skewness) والتفلطح (Kurtosis) واختبار (Jargue-Bera) والذي يجمع بين الاختبارين السابقين وغيرها. وبفحص التوزيع الطبيعي للسلاسل الزمنية لبيانات البحث الحالي وضمن برنامج (E-Views) ولمتغيرات البحث كافة أفصحت النتائج عن الآتي:

أ. **سلسلة متغير الشمول المالي:** من مراجعة النتائج في الشكل رقم (٢) ظهر أن قيمة الاحتمالية (Probability) والتي تمثل مستوى المعنوية المقدرة لاختبار جارك - بيرا (Jargue-Bera) أنها كان مساوية إلى (0.548) وحيث إنها أكبر من مستوى المعنوية للدراسة (0.05) مما يدل على أن سلسلة الشمول المالي ذات توزيع معتدل أي أنها حققت شرط التوزيع الطبيعي، وبالعودة إلى قيمة جارك – بيرا والمساوية إلى (1.204) نجد أنها أقل من القيمة الحرجة لمربع كاي والبالغة (3.841) وبدرجة حرية (١) وعند مستوى ثقة (95%)، ويؤكد تلك النتائج أن قيمة معامل الالتواء كانت مساوية إلى (0.167) وهي أقل من القيمة المعيارية (١) لهذا المؤشر، كذلك كانت قيمة معامل التفلطح تساوي (1.653) وهي تقل عن القيمة المعيارية لهذا المؤشر والبالغة (٣).

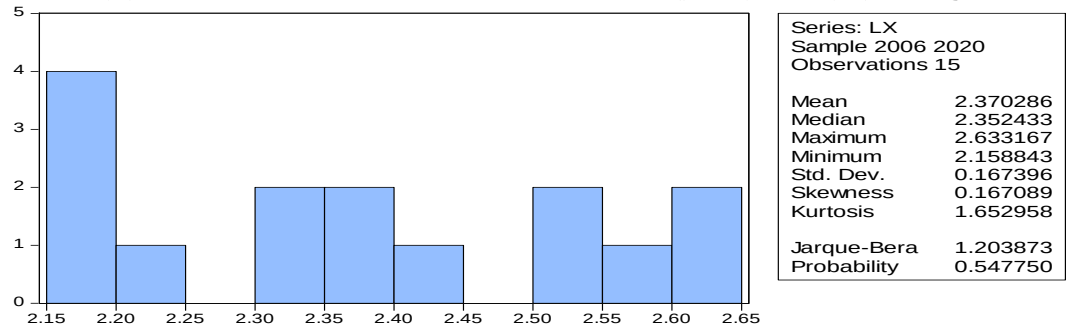

الشكل (٢): التوزيع الطبيعي لسلسلة الشمول المالي

المصدر: اعداد الباحثان بالاعتماد على نتائج E-Views.

ب. **سلسلة متغير المؤشرات المالية:** من مراجعة النتائج في الشكل رقم (٣) ظهر أن قيمة الاحتمالية (Probability) والتي تمثل مستوى المعنوية المقدرة لاختبار جارك-بيرا (Jargue-Bera) كانت مساوية إلى (0.271) وحيث إنها أكبر من مستوى المعنوية للدراسة (0.05) مما يدل على أن

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, (31/12/2022); Vol. 18, No. 60, Part (2): 680-706
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.18.60.2.38

سلسلة المؤشرات المالية ذات توزيع معتدل أي أنها حققت شرط التوزيع الطبيعي، وبالعودة إلى قيمة جارك-بيرا والمساوية إلى (2.611) نجد أنها أقل من القيمة الحرجة لمربع كاي والبالغة (3.841) وبدرجة حرية (١) وعند مستوى ثقة (95%)، ويؤكد تلك النتائج أن قيمة معامل الالتواء كانت مساوية إلى (0.822) وهي أقل من القيمة المعيارية (١) لهذا المؤشر، كذلك كانت قيمة معامل التفلطح تساوي (2.046) وهي تقل عن القيمة المعيارية لهذا المؤشر والبالغة (٣).

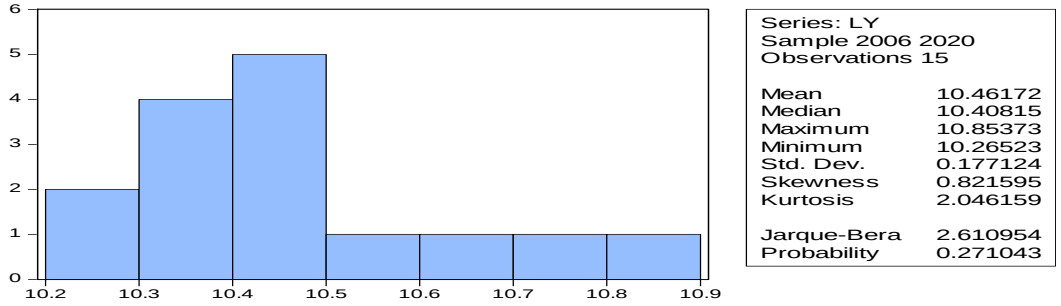

الشكل (٣): التوزيع الطبيعي لسلسلة المؤشرات المالية

المصدر: اعداد الباحثان بالاعتماد على نتائج E-Views.

٣. **جذر الوحدة واستقراريه السلاسل الزمنية:** يتطلب منهج التحليل القياسي معرفة مدى استقرارية السلاسل الزمنية قيد الاختبار أي ألا يكون للسلسلة جذر وحدة، وهناك العديد من المعايير التي يمكن تطبيقها للتعرف على ذلك ولعل من أهم تلك الاختبارات ما يسمى اختبار ديكي-فولر الموسع أو المطور (Augmented Dickey-Fuller). وقد اسفرت نتائج اختبار استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات البحث والمذكورة في الجدول رقم (٢) ومن خلال برنامج (E-Views) الآتي:

أ. **استقرارية سلسلة الشمول المالي:** ظهر أن سلسلة متغير الشمول المالي لم تكن مستقرة في المستوى أو في الفرق الأول سواء بوجود الثابت أو بوجود الاتجاه والثابت، إلا أنها كانت مستقرة في الفرق الثاني وبوجود الاتجاه والثابت أي أنها مستقرة عند الدرجة I(2) وبموجب معلمة (t) لمعيار ديكي فولر المطور وبقيمتها المطلقة (بدون إشارة سالبة) والتي كانت مساوية إلى (3.851384) وتبين أنها أكبر من القيم الحرجة لها والبالغة (3.828975)، (3.362984) وعند مستويات معنوية (5%)، (10%) وعلى التوالي. كما أن قيمة (.Prob) عند الفرق الثاني كانت (0.0483) وهي أقل من مستوى المعنوية الافتراضية للدراسة (0.05) مما يؤكد أن بيانات سلسلة الشمول المالي مستقرة عند الفرق الثاني وليس لها جذر وحدة، وبذلك نرفض فرضية العدم (H_0) ونقبل الفرضية البديلة (H_1) والتي تنص على أن السلسلة الزمنية للشمول المالي خالية من جذر الوحدة وهي مستقرة عند الفرق الثاني وبوجود الاتجاه والثابت مما يعني أن الشمول المالي للجهاز المصرفي العراقي متحقق في الأجل القصير استناداً إلى استقرارية هذه السلسلة إلا أن الحكم على تحقق الشمول المالي في الأجل الطويل يرتكز على ما تسفر عنه نتائج اختبار التكامل المشترك.

ب. **استقرارية سلسلة المؤشرات المالية:** ظهر أن سلسلة متغير المؤشرات المالية لم تكن مستقرة في المستوى سواء بوجود الثابت أو بوجود الاتجاه والثابت، إلا أنها كانت مستقرة في الفرق الأول وبوجود الاتجاه والثابت أي أنها مستقرة عند الدرجة I(1) وبالتالي لا ضرورة لإجراء الفرق الثاني، وبموجب معلمة (t) لمعيار ديكي فولر المطور وبقيمتها المطلقة (بدون إشارة سالبة) والتي كانت مساوية إلى (10.61094) تبين أنها أكبر من القيم الحرجة لها والبالغة (5.295384)، (4.008157)، (3.460791) وعند مستويات معنوية (1%)، (5%)، (10%) وعلى التوالي. كما أن قيمة (.Prob) عند الفرق الأول كانت (0.0001) وهي أقل من مستوى المعنوية الافتراضية

للدراسة (0.05) مما يؤكد أن بيانات سلسلة المؤشرات المالية مستقرة عند الفرق الأول وليس لها جذر وحدة، وبذلك نرفض فرضية العدم (H_0) ونقبل الفرضية البديلة (H_1) والتي تنص على أن السلسلة الزمنية للمؤشرات المالية للجهاز المصرفي العراقي خالية من جذر الوحدة وهي مستقرة عند الفرق الأول وبوجود الاتجاه والثابت مما يعني أن المؤشرات المالية للجهاز المصرفي العراقي متحققة في الأجل القصير استناداً إلى استقرارية هذه السلسلة إلا أن الحكم على تحقق تلك المؤشرات في الأجل الطويل يرتكز على ما تسفر عنه نتائج اختبار التكامل المشترك.

الجدول (٢): جذر الوحدة لمتغيرات الدراسة بطريقة ديكي فولر المطورة

السلاسل الزمنية لمتغيرات	الإستقرارية في				القيم مستوى المعنوية			قيم Prob.
	الفرق الأول		الفرق الثاني					
	الثابت	الاتجاه والثابت	الثابت	الاتجاه والثابت	%1	%5	%10	
الشمول المالي	-	-	-	-3.851384	-4.886426	-3.828975*	-3.362984*	0.0483
المؤشرات المالية	-	-10.61094	-	-	-5.295384*	-4.008157*	-3.460791*	0.0001

المصدر: اعداد الباحثان بالاعتماد على نتائج E-Views.

وبذلك نستدل من نتائج اختبارات جذر الوحدة أنه توجد استقراريه للسلاسل الزمنية لمتغيرات البحث وأنها استقرت عند الفرق الأول والثاني وبوجود الاتجاه والثابت مما يعني أنها خالية من التذبذبات العشوائية في الاجل القصير.

الجانب الثاني: اختبار تجانس التباين: كان من الضروري اختبار صلاحية البيانات لتطبيق إما الاختبارات المعلمية عليها أو تطبيق الاختبارات اللامعلمية. إذ إن التحليل المعلمي يتطلب توافر ثلاثة شروط في البيانات لكي تصلح لهذا التحليل والمتمثلة بكل من التوزيع الطبيعي، الارتباط الذاتي أو تضخم الارتباط، وتجانس التباين. وحيث أننا تحققنا في مبحث التحليل القياسي من شرطي التوزيع الطبيعي والارتباط الذاتي لذلك كان من الضروري واستكمالاً لاختبار البيانات إجراء اختبار تجانس التباين. وقد أجري هذا الاختبار بطريقة ليفين (Leven) وقد بينت النتائج كما في الجدول رقم (٣) الآتي:

١. يتبين من القيم الاحتمالية المقدرة (P-value) لاختبار ليفين ولمتغيرات الشمول المالي، والمؤشرات المالية والتي كانت مساوية إلى (0.131)، (0.257) وعلى التوالي والتي كانت أقل من (0.05) المستوى الافتراضي مما يدل على أن بيانات متغيرات البحث قد اجتازت اختبار تجانس التباين المطلوب.

٢. يؤكد معنوية تجانس التباين قيم المعلمة (F) ولمتغيرات الشمول المالي، والمؤشرات المالية والتي كانت مساوية إلى (1.664)، (1.013) وعلى التوالي والتي كانت أكبر من القيمة الحرجة لاختبار (F) والبالغة (4.667) وبدرجات حرية (1، 13).

الجدول (٣): اختبار تجانس التباين بطريقة ليفين

المتغيرات	اختبار Levene	
	F	P-value
الشمول المالي	1.664	0.131
المؤشرات المالية	1.013	0.257

المصدر: اعداد الباحثان بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي SPSS.

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, (31/12/2022); Vol. 18, No. 60, Part (2): 680-706
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.18.60.2.38

ومن نتائج اختبارات التوزيع الطبيعي، الارتباط الذاتي، وتجانس التباين لبيانات البحث نستدل على أنه من الممكن اختبار الفرضيات الإحصائية للبحث الحالي على وفق الاختبارات المعلمية وذلك لكونها أكثر دقة وموثوقية من الاختبارات اللامعلمية.

المحور الثاني: تحليل واقع متغيرات البحث

الجانب الاول: تحليل واقع مؤشرات الشمول المالي في العراق: هناك ثلاثة أبعاد يتم استخدامها في قياس مستوى الشمول المالي وهذه الأبعاد هي: بعد الوصول access، وبعد الاستخدام usage، وبعد الجودة quality، ولهذه الابعاد مؤشرات تستخدم لقياس مستوى الشمول المالي، واستخدم الباحث الأبعاد الثلاثة مع الاخذ بالمؤشرات المهمة لهذه الابعاد وتم تحليلها وفقا للاتي:

البعد الأول: الوصول الى الخدمات المصرفية: إن هذا البعد يشتمل على عدة مؤشرات يتم استخدامها لقياس مستوى الوصول للخدمات المالية، واستخدام الباحث في هذه الدراسة عدة مؤشرات مهمة تشمل:

١. **مؤشر الكثافة المصرفية والانتشار المصرفي:** تشير الكثافة المصرفية إلى مدى نجاح المصرف بتوزيع فروعه على أهم التجمعات السكانية والاقتصادية على كامل الرقعة الجغرافية، ويتم استخدام عدة نماذج لقياسه منها نموذج Cameron الذي وضع عام 1976، ويتم قياسه وفق المعادلة التالية:

$$\textbf{الكثافة المصرفية} = \frac{\text{عدد السكان}}{\text{عدد الفروع}}$$

اما الانتشار المصرفي فيعبر عن عدد فروع المصارف بالنسبة لعدد السكان، ويتم قياسه وفق المعادلة التالية:

$$\textbf{الانتشار المصرفي} = \frac{\text{عدد الفروع}}{\text{عدد السكان}} \times \textbf{100\%}$$

وحسب نموذج (Cameron) حيث ان لكل (١٠) الاف نسمة فرعا مصرفيا واحدا، فاذا كان يساوي (١) فهو العدد المثالي للتوزيع، وإذا كان أكبر من الواحد فهناك انحراف موجب يعني ان هناك انتشارا للمصارف، أما إذا كان أقل من (١) فهناك انحراف سلبي بمعنى انتشار البنوك حسب هذا النموذج غير كافي (المزوري، ٢٠٢٠: ١٩٠).

الجدول (٤): مؤشر الكثافة والانتشار المصرفي للجهاز المصرفي العراقي للمدة (2006-2020)

المتغير / السنوات	عدد أفرع المصارف 1	عدد السكان (ألف نسمة) 2	الكثافة المصرفية 1÷2	نسبة التغيير %	الانتشار المصرفي % 2÷1	نسبة التغيير %
2006	542	28,810	53.15		1.88	
2007	549	29,682	54.07	1.71	1.85	-1.68
2008	560	31,895	56.96	5.34	1.76	-5.07
2009	774	31,664	40.91	-28.17	2.44	39.22
2010	912	32,489	35.62	-12.92	2.81	14.84
2011	929	33,338	35.89	0.74	2.79	-0.73
2012	994	34,207	34.41	-4.10	2.91	4.28
2013	1014	35,095	34.61	0.57	2.89	-0.57
2014	1204	36,004	29.90	-13.60	3.34	15.74
2015	854	36,933	43.25	44.62	2.31	-30.85

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, (31/12/2022); Vol. 18, No. 60, Part (2): 680-706
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.18.60.2.38

المتغير / السنوات	عدد أفرع المصارف 1	عدد السكان (ألف نسمة) 2	الكثافة المصرفية 1÷2	نسبة التغيير %	الانتشار المصرفي % 2÷1	نسبة التغيير %
2016	866	37,883	43.74	1.15	2.29	-1.14
2017	843	38,274	45.40	3.79	2.20	-3.65
2018	864	38,624	44.70	-1.54	2.24	1.56
2019	888	39,128	44.06	-1.43	2.27	1.45
2020	891	40,150	45.06	2.27	2.22	-2.22
Mean			42.78		2.41	
S. D			7.83		0.46	

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات: البنك المركزي العراقي (تقارير الاستقرار المالي، النشرات الإحصائية السنوية) للسنوات 2006-2020 + وزارة التخطيط. ملاحظة: تبلغ مساحة العراق (435,052) كلم^{2}.

نلاحظ من الجدول رقم (٤) أن اتجاه مؤشر الكثافة المصرفية قد تذبذب بين ارتفاع وانخفاض طيلة فترة البحث، حيث بلغ كمتوسط (42.78%) وبانحراف معياري (7.83)، أي إن فرعا مصرفيا لكل (43) ألف نسمة تقريبا، وهذه النسبة قليلة مقارنة بالدول الأخرى، فعلى سبيل المقارنة بالأردن بلغت الكثافة المصرفية بواقع (12) ألف بالغ لكل فرع مصرفي في عام 2015 (الاستقرار المالي،٢٠١٧: ٩٤).

أما الانتشار المصرفي كان أيضا اتجاهه متذبذب بين ارتفاع وانخفاض خلال فترة الدراسة وذلك بسبب فتح وغلق الفروع المصرفية باستمرار، حيث بلغت كمتوسط (2.41%) وبأنحراف معياري (0.46)، واستنادا لهذا المؤشر فإن الخدمات المصرفية تكون أكثر انتشارا عندما تزداد هذه النسبة، وعليه تعد النسبة منخفضة مقارنة بالدول الأخرى، ففي عام 2017 بلغت هذه النسبة في المغرب ولبنان (24.7) و(24.1) على التوالي ويحتلان الترتيب الأعلى عربيا (الاستقرار المالي، ٢٠١٧: ٩٢)، وكذلك بالنسبة للدول العربية المجاورة للعراق فمثلا الأردن والسعودية تبلغ نسبة الانتشار المصرفي فيهما (15.1) و(8.6) على التوالي في عام 2017.

إن الانخفاض في نسبة الانتشار المصرفي يعكس بشكل عام عدم وجود العدد الكافي من فروع المصارف مقارنة بحجم سكان العراق المتزايد، وإن العراق بحاجة إلى فروع مصرفية أكثر بغية وصول الخدمات المصرفية الى أكبر عدد ممكن من السكان، لأن الانخفاض في هذا المؤشر يؤثر على انخفاض جودة الخدمات، وتراجع كفاءة الأداء للجهاز المصرفي العراقي، والذي يؤثر بدوره في تنمية احتياجات الزبائن من الخدمات المصرفية المختلفة.

البعد الثاني: استخدام الخدمات المصرفية: يستخدم هذا البعد للتعبير عن أداء مؤسسات الوساطة المالية وقدرتها على توفير التمويل اللازم للأنشطة الاقتصادية المختلفة، وكذلك مدى استخدام الخدمات المالية والمصرفية المختلفة، ويعتمد هذا البعد على مؤشرات عدة قابلة للقياس ومن اهم مؤشراته هي عدد حسابات الودائع الى عدد السكان البالغين وعدد حسابات القروض الى عدد السكان البالغين.

فالودائع تعتبر من أهم المصادر المالية التي تعتمد عليها المصارف في تمويل أنشطتها الأساسية من عمليات الائتمان وغيرها، حيث تسهم بشكل كبير في تلبية متطلبات الشمول المالي

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, (31/12/2022); Vol. 18, No. 60, Part (2): 680-706
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.18.60.2.38

وتزيد من مستوياته، ولذلك يعد مؤشر عدد حسابات الودائع مهما والأكثر استخداما في قياس مستوى الشمول المالي ويقاس ب (عدد حسابات الودائع ÷ عدد السكان البالغين)، والذي يشير إلى مدى استخدام الافراد الحسابات المصرفية وتقليلهم من ظاهرة الاكتناز وايداع أموالهم لدى المصارف ومدى ثقتهم بالقطاع المصرفي.

أما مؤشر عدد حسابات القروض فيعد مؤشرا مهما لمستوى الشمول المالي وكفاءة الجهاز المصرفي والذي يقاس ب (عدد حسابات القروض ÷ عدد السكان البالغين)، فهو يدل على عرض الائتمان المصرفي المقدم لشرائح المجتمع المختلفة، وكذلك حجم الطلب على القروض ومدى اعتمادهم على التمويل الرسمي في انشطتهم الاقتصادية، والذي يشكل نجاحا لمستوى الشمول المالي على عكس التمويل غير الرسمي الذي يشكل عقبة تجاه زيادة مستوى الشمول المالي.

الجدول (٥): عدد حسابات الودائع والقروض الى عدد السكان البالغين 15 سنة فأكثر في العراق للمدة (2006-2020)

المتغير / السنوات	عدد حسابات الودائع 1	عدد حسابات القروض 2	عدد البالغين 15 سنة فأكثر (ألف نسمة) 3	نسبة عدد حسابات الودائع الى عدد السكان البالغين 15 سنة فأكثر (ألف نسمة) % 3÷1	نسبة التغيير %	نسبة عدد حسابات القروض الى عدد السكان البالغين ١٥ سنة فأكثر (ألف نسمة) % 3÷2	نسبة التغيير %
2006	16,928	1,379	16,947	1.00	---	0.08	---
2007	26,188	1,823	17,460	1.50	50.16	0.10	28.31
2008	34,524	3,143	18,761	1.84	22.69	0.17	60.45
2009	38,582	3,460	18,625	2.07	12.57	0.19	10.89
2010	47,947	9,711	19,080	2.51	21.31	0.51	173.97
2011	56,157	15,290	19,929	2.82	12.13	0.77	50.74
2012	62,005	22,850	20,569	3.01	6.98	1.11	44.79
2013	68,855	24,700	21,227	3.24	7.61	1.16	4.75
2014	74,073	28,195	21,926	3.38	4.15	1.29	10.51
2015	64,344	30,297	22,082	2.91	-13.75	1.37	6.70
2016	62,398	30,612	22,654	2.75	-5.47	1.35	-1.51
2017	20,811	30,967	22,109	0.94	-65.83	1.40	3.65
2018	23,202	31,128	22,696	1.02	8.61	1.37	-2.08
2019	83,612	35,410	23,294	3.59	251.11	1.52	10.84
2020	186,036	43,033	23,833	7.81	117.47	1.81	18.78
Mean				2.69		0.95	
S. D				1.67		0.59	

المصدر/ من اعداد الباحثان بالاعتماد على: تقارير الاستقرار المالي والنشرات الإحصائية للسنوات (2006-2020) + وزارة التخطيط

نلاحظ الجدول رقم (٥) أن عدد حسابات الودائع إلى البالغين كان باتجاه التذبذب بين ارتفاع وانخفاض خلال فترة البحث، حيث سجل كمتوسط بنسبة (2.69%) وبانحراف معياري (1.67)، حيث ان مستوى الشمول المالي في العراق وفق هذا المؤشر بلغ (11%) عام 2014، أي ان (89%) من البالغين ليس لديهم حسابات مصرفية، وتعد نسبة ضعيفة مقارنة بمتوسط المؤشر العالمي الذي يبلغ (70%) وكذلك مقارنة مع دول عربية منها الامارات العربية المتحدة والبحرين بنسبة (84%) و(82%) على التوالي، ويعزو ذلك الى تركز المصارف في بعض المحافظات دون

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, (31/12/2022); Vol. 18, No. 60, Part (2): 680-706
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.18.60.2.38

الأخرى، وامتناع الكثير من الافراد التعامل مع المصارف بسبب الاحكام الدينية, فضلا عن تفضيل الافراد تسوية معاملاتهم التجارية نقدا فضلا عن انتشار ظاهرة الاكتناز وعدم ثقة الافراد بالمصارف. (الاستقرار المالي، ٢٠١٦: ٨٣)

أما مؤشر عدد حسابات القروض إلى عدد البالغين نجد أنه كان باتجاه الارتفاع طيلة مدة الدراسة، حيث سجل كمتوسط نسبة (0.95%) وبانحراف معياري (0.59)، وتعد هذه النسبة منخفضة قياسا ببعض الدول العربية، فحسب تقرير البنك الدولي لعام 2014 بلغت نسبة الاقتراض الرسمي في البحرين (21%) والكويت (14.1%) والأردن (13.6%) (حسن، ٢٠١٨: ٩٩)، وسبب هذا الانخفاض يعود إلى أن أغلب شرائح المجتمع مستبعدة ماليا وذلك لافتقارها إلى الضمانات الكافية مثل (العقارات والمباني وغيرها) للحصول على القروض من المصارف والمؤسسات المالية المختلفة والتي بدورها تطلب الضمانات الكبيرة من أجل عمليات الإقراض فضلا عن لجوء الأفراد إلى الاقتراض غير الرسمي من الاقارب والاصدقاء.

البعد الثالث: جودة الخدمات المصرفية: يستند هذا البعد إلى معايير عدة وتعليمات تتعلق بحماية مستهلكي الخدمات المصرفية وكذلك التوعية المصرفية، وهناك مؤشرات عدة لهذا البعد يصعب قياسها، وفي هذه الدراسة اعتمد الباحث على مؤشر التكاليف والذي يعد من أحد مؤشرات الجودة والذي يقيس مدى تكلفة الحصول على الائتمان المصرفي، وخاصة اصحاب الدخول المنخفضة، وتم قياسه بالاعتماد على متوسط أسعار الفائدة على القروض والذي يعبر عن (سعر الفائدة على الائتمان الاولي).

الجدول (٦): مؤشر تكلفة الحصول على القروض في العراق للمدة (2006-2020)

المتغير / السنوات	متوسط سعر الفائدة على القروض %	نسبة التغيير
2006	18	
2007	22	22.22
2008	17	-22.73
2009	12	-29.41
2010	8	-33.33
2011	8	0.00
2012	8	0.00
2013	8	0.00
2014	8	0.00
2015	8	0.00
2016	6	-25.00
2017	6	0.00
2018	6	0.00
2019	6	0.00
2020	6	0.00
Mean	9.8	
S. D	5.1	

المصدر/ اعداد الباحثان بالاعتماد على النشرات الإحصائية السنوية للسنوات (2006-2020)

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, (31/12/2022); Vol. 18, No. 60, Part (2): 680-706
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.18.60.2.38

نجد من خلال الجدول رقم (٦) أن مؤشر تكلفة الحصول على القروض باتجاه الانخفاض حيث بلغ كمتوسط بنسبة (9.8%) وبانحراف معياري (5.1)، وتعد نسبة عالية مقارنة بالدول الاخرى، ففي بعض الدول العربية حسب بيانات البنك الدولي فإن متوسط اسعر الفائدة على القروض في الكويت تبلغ (3.7%) وفي البحرين تبلغ (5.2%)، وهذا يعود إلى سياسة البنك المركزي العراقي في وضع أسعار الفائدة على القروض.

وسجلت أقل نسبة خلال الاعوام (2016-2020) حيث بلغت (6%)، مما يشير إلى سياسة البنك المركزي في خفض أسعار الفائدة على الائتمان لزيادة توجيه الافراد والشركات على الاقتراض من المصارف وزيادة تعاملاتهم مع القطاع المصرفي، وكأداة من أدوات السياسة النقدية لحث المصارف على التوجه إلى السوق، أما أعلى نسبة كانت في عام 2007 حيث بلغت (22%) مما يشير إلى عزوف شرائح المجتمع عن الاقتراض من المصارف بسبب ارتفاع التكلفة (ارتفاع سعر الفائدة على القروض)، مما يؤدي إلى انخفاض نسب عدد حسابات القروض ويؤثر بدوره على انخفاض مستوى الشمول المالي، أما نسبة النمو أنخفضت لتبلغ (-66.66%) مما يشير إلى سياسة البنك المركزي في خفض معدلات أسعار الفائدة، وذلك لاستقطاب شرائح المجتمع الى الجهاز المصرفي والاقتراض منه، وكذلك الاستفادة من تلك القروض.

من خلال تحليل واقع مؤشرات الشمول المالي تبين بأن العراق لايتمتع بمستوى جيد من الشمول المالي مقارنة بدول المنطقة، وبالتالي رفض الفرضية الأولى وقبول الفرضية البديلة التي تنص (لايتمتع الجهاز المصرفي العراقي بمستوى جيد من الشمول المالي مقارنة بدول المنطقة).

الجانب الثاني: تحليل واقع المؤشرات المالية للجهاز المصرفي العراقي: تستخدم المؤشرات المالية للتعرف على واقع الجهاز المصرفي ومعرفة ادائه ومن ثم تقييم هذا الجهاز، وهناك العديد من المؤشرات الدالة على وضع الجهاز المصرفي، وفي هذا البحث تم استخدام اربعة مؤشرات مالية وهي (حجم السيولة، كفاية رأس المال، حجم الربحية، حجم القروض المتعثرة على اجمالي الائتمان النقدي)، وتم تحليلها على النحو الآتي:

الجدول (٧): تحليل مؤشرات حجم السيولة وكفاية رأس المال وحجم الربحية وحجم القروض المتعثرة بالنسبة لأجمالي الائتمان للجهاز المصرفي العراقي للفترة 2006-2020

المتغير / السنوات	حجم السيولة (معدل نسب السيولة) %	نسبة التغير %	نسبة كفاية رأس مال الجهاز المصرفي %	نسبة التغير %	حجم الربحية (نسبة العائد على حقوق الملكية ROE) %	نسبة التغير %	نسبة القروض المتعثرة / اجمالي الائتمان النقدي	نسبة التغير %
2006	10	---	112	---	53.3	---	4.19	---
2007	14	40	116	3.6	45.8	-14.07	4.09	-2.3
2008	16	14	157	35.3	58.9	28.60	7.29	78.2
2009	22	38	138	-12.1	36.5	-38.03	4.24	-41.9
2010	23	5	130	-5.8	26.2	-28.22	2.53	-40.2
2011	48	109	107	-17.7	21.0	-19.85	2.26	-10.9
2012	54	13	138	29.0	26.8	27.48	1.75	-22.4
2013	66	22	195	41.3	21.0	-21.55	6.66	280.3

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, (31/12/2022); Vol. 18, No. 60, Part (2): 680-706
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.18.60.2.38

المتغير / السنوات	حجم السيولة (معدل نسب السيولة) %	نسبة التغير %	نسبة كفاية رأس مال الجهاز المصرفي %	نسبة التغير %	حجم الربحية (نسبة العائد على حقوق الملكية ROE) %	نسبة التغير %	نسبة القروض المتعثرة / اجمالي الائتمان النقدي	نسبة التغير %
2014	68	3	102	-47.7	13.5	-35.62	6.92	3.9
2015	68	0	106	3.9	10.5	-22.34	8.38	21.1
2016	68	0	128	20.8	9.5	-9.52	9.00	7.4
2017	45	-34	181	41.4	9.2	-3.16	11.33	25.9
2018	214	376	285	57.5	4.4	-52.17	12.47	10.1
2019	194	-9	173	-39.3	6.9	56.82	9.75	-21.8
2020	588	203	253	46.2	7.3	5.80	9.03	-7.4
Mean	99.87		154.73		23.39		6.66	
S. D	147.99		54.72		17.75		3.37	

المصدر: اعداد الباحثان بالاعتماد على البنك المركزي العراقي (تقارير الاستقرار المالي + النشرات الإحصائية السنوية) للمدة 2006-2020.

١. **مؤشر حجم السيولة:** يعتبر مؤشر السيولة المعيار الاساسي لضمان استقرار المصارف والتي تعتمد عليها المصارف في توقيت واكتمال أداء وظائفها المصرفية، فهي تشير إلى مدى قدرة المصرف في مواجهة الالتزامات المالية المترتبة عليه والمتمثلة بتلبية متطلبات الزبائن المودعين لسحوبات ودائعهم، وفي نفس الوقت قدرة المصرف على تلبية طلبات الائتمان المختلفة. ونجد من الجدول رقم (٧) أن مؤشر حجم السيولة كان اتجاهه متذبذبا خلال فترة البحث، وسجل كمتوسط بنسبة (99.87%) وبانحراف معياري (147.99)، وكانت أقل نسبة في عام 2006 حيث بلغ (10%)، وهذا ما يدل على أن هناك مخاوف من عدم قدرة المصارف من تأدية الالتزامات المالية من سحوبات المودعين، وإنها مؤسسات مصرفية مجازفة ومتعرضة للمخاطر المالية والمعنوية بسبب زيادتها العالية في منح الائتمان، وهذا ما يعمل على زعزعة الثقة بالجهاز المصرفي ويؤثر على استقراره، أما أعلى نسبة فقد كانت في عام 2020 حيث بلغ (588%) وتعتبر نسبة عالية جدا تفوق النسبة المعيارية بأضعاف، مما يشير إلى وجود موارد مالية كبيرة معطلة لدى الجهاز المصرفي لا تتوفر لها فرص الاستثمار الامن والائتمان السليم، بالإضافة الى عدم وجود إدارة سليمة للسيولة من قبل المصارف، أما نسبة النمو طيلة فترة الدراسة بلغ (57.8%) مما يشير الى سيولة فائضة للجهاز المصرفي وعدم قدرته على ادارة موارده المتاحة بشكل فعال والتي قد تتسبب بخسائر رأسمالية مما تعيق من تحقيق اهدافه، إذ إن امتلاك المصرف لمستوى ملائم من السيولة يبقي التحدي كبيرا أمام إدارة المصارف، لأنه يكون أمام المفاضلة بين الربحية والسيولة، ففي حال انخفاض مناسيب السيولة لدى الجهاز المصرفي يتعرض إلى مخاطر كبيرة تؤدي إلى فشله، أما في حالة الارتفاع في مناسيب السيولة بالرغم من أنها تعكس قدرته على مواجهة وتأدية التزاماتها خلال (30) يوما، ولكن بالمقابل فهذا يدل على مفاضلة السيولة على الربحية المصرفية، من شان تلك السيولة الفائضة من الاستثمارات المختلفة وزيادة منح الائتمانات.

٢. **مؤشر كفاية رأس المال:** تمثل كفاية رأس المال المصرفي جميع الاموال التي توفر وتؤمن السيولة اللازمة للمصرف وحماية المصرف من مواجهة الصدمات المالية والتعرض للخسائر المستقبلية،

وان كفاية رأس المال تمثل بوصفها مؤشرا لقوة رأس المال وقوة ومتانة مركزها المالي وقدرته على تحمل الخسائر المحتملة أو الاعسار، اذ كلما زاد رأس المال قلت احتمالية العسر المالي، وان نسبة كفاية رأس المال مهمة لتحديد ملاءة المصرف، ويتبين لنا من الجدول رقم (٧) أن مؤشر كفاية رأس المال كان باتجاه التذبذب طيلة فترة البحث، وسجل كمتوسط بنسبة (154.73%) وبانحراف معياري (54.72) وتعد نسبة مرتفعة ويتفوق هذا الارتفاع في نسبة كفاية رأس المال للجهاز المصرفي على النسبة المطلوبة من البنك المركزي والبالغة (12%) (الاستقرار المالي، ٢٠٢٠: ٦٣) وهذا النسبة دليل على متانة الجهاز المصرفي العراقي في مواجهة المخاطر المحتملة، وأقل نسبة كانت في عام 2014 حيث بلغت (102%) وهذا يعود إلى زيادة منح الائتمان من قبل المصارف الحكومية بنسب تفوق النسبة المعيارية المحددة من قبل البنك المركزي مقارنة بالمصارف الخاصة وبذلك تعد مصارف حكومية مجازفة ومتعرضة للمخاطر المعنوية، مما ينعكس بشكل سلبي على رؤوس أموالها، أما أعلى نسبة كانت في عام 2018 بنسبة (285%) وتعد نسبة مرتفعة جدا تعكس كفاءة الجهاز المصرفي وقدرته على مجابهة المخاطر والمشاكل غير المتوقعة التي قد يتعرض لها، وسجل معدل النمو طيلة فترة البحث نسبة (125.89%) وبالرغم من ارتفاع النسبة للمؤشر وقدرته على تحمل المخاطر والخسائر المحتملة، الا انها تدل على وجود موارد مالية للمصارف معطلة لا تتوفر لها فرص الاستثمار الامن.

٣. **مؤشر حجم الربحية:** يعد تحقيق الارباح وتعظيمها من الأهداف الاساسية التي تسعى إليها جميع المصارف، وذلك لأن الارباح تساعدها من المحافظة على استمراريتها وبقائها، وكذلك في دعم مركزها المالي، وزيادة حقوق ملكيتها، و العمل على تعزيز ملائتها وسيولتها، وزيادة قيمتها، وزيادة حصتها في السوق، وبالتالي تزيد من قدرتها على مواجهة الصدمات والاخطار والالتزامات المالية المختلفة، ولقياس الربحية المصرفية يتم استخدام نسب مالية خاصة بها، وفي هذا البحث اعتمد الباحث على نسبة العائد على حقوق الملكية (ROE)، حيث تعكس هذه النسبة معدل العائد الذي يحصل عليه المستثمرون أصحاب رأس المال في المؤسسة المالية وكفاءة المؤسسة ومدى نجاحها في توليد الأرباح من كل وحدة من حقوق المالكين. ونلاحظ من الجدول رقم (٧) أن مؤشر الربحية (ROE) كان باتجاه التذبذب، وسجل كمتوسط نسبة (23.39%) وبانحراف معياري (17.75) وتعتبر نسبة جيدة مقارنة بمؤشر بعض الدول كالسعودية (18.5%) وتركيا (15.2%) ومصر (14.5%) (المزوري، ٢٠٢٠: ١٣٧)، وهذا ما يعني كفائة الجهاز المصرفي في توجيه رأس ماله الممتلك، وحرصه على تحقيق عوائد عالية، أما أقل نسبة فسجلت في عام 2018 حيث بلغ (4.4%) وهذا بسبب انخفاض قيمة الدخل وارتفاع قيمة الموجودات بالنسبة للمصارف التجارية الحكومية والخاصة كافة، مما يعني تعرض الجهاز المصرفي لمخاطر أكبر، أما أعلى نسبة سجل خلال فترة البحث كانت في عام 2008 حيث بلغ (58.9%) وذلك بسبب الارتفاع في الرافعة المالية للجهاز المصرفي، وكذلك الارتفاع في قيمة الدخل وانخفاض قيمة الموجودات المصرفية، وسجلت نسبة النمو خلال فترة البحث بنسبة (-86.30%) وهذا الانخفاض كان بسبب إعادة تقييم موجودات المصارف مما أدى الى تغيير نسبة (ROE).

٤. **مؤشر نسبة القروض المتعثرة على حجم الائتمان النقدي:** يمثل مؤشر القروض المتعثرة مؤشرا على صحة الاقتصاد وسلامة السياسات الائتمانية التي تتبعها المصارف العاملة ضمن الجهاز المصرفي، وبيان الملاءة المالية للمقترضين، ويرتبط هذا المؤشر بدرجة النشاط الاقتصادي في

البلد، حيث إنه كلما تراجعت وتيرة النشاط الاقتصادي وازدادت حالة الركود كلما ازداد احتمالات التخلف عن سداد القروض. ونلاحظ من الجدول رقم (٧) أن مؤشر القروض المتعثرة كان اتجاهه متذبذبا خلال فترة البحث، حيث سجل كمتوسط بنسبة (6.66%) وانحراف معياري (3.37) وتعد نسبة مرتفعة قياسا بالنسب المعيارية المحددة من قبل البنك المركزي والتي تتراوح بنسبة (2% الى 5%)، وكذلك بالمقارنة مع دول العالم حيث بلغت النسبة في شرق اسيا وامريكا اللاتينية بنسبة (1.7%) و(2.2%) على التوالي (المزوري، ٢٠٢٠: ٢٠١)، ويعود سببه إلى ضعف الوضع الأمني في العراق، وانخفاض المقدرة المالية للمقترضين، وهبوط قيمة الضمانات، وهجرة الكثير من المواطنين خارج العراق، وسجلت أقل نسبة في عام 2012 حيث بلغ (1.75%) بسبب قرارات البنك المركزي بإلغاء خطة الائتمان والسماح للمصارف بتقديم القروض المشتركة بهدف زيادة التعاون بينهما، وعدم تجاوزها للنسب القانونية المحددة، وتكثيف الرقابة على القروض الكبيرة الحجم، ووضع التخصيصات المالية المناسبة لمواجهة مخاطر القروض الرديئة، أما أعلى نسبة سجلت طيلة فترة البحث كانت في عام 2018 حيث بلغ (12.47%) مما يعكس الارتفاع لنسبة التأخر في سداد القروض المستحقة، ومما يعكس حالة ارتفاع في المخاطر التي تواجه الجهاز المصرفي ولا سيما المخاطر الناتجة عن نشاط القطاع الخاص بالرغم من حصوله على نسبة أقل من اجمالي الائتمان، وهذا ما يتطلب من المصارف دراسة الجدارة الائتمانية للزبائن بشكل جيد، ولا سيما المكونات الخمسة الأساسية لمنح الائتمان، وسجلت نسبة النمو خلال فترة البحث بنسبة (115.51%) وهذا الارتفاع يعود إلى عوامل عدة منها انخفاض قدرة المقترضين على السداد بسبب الظروف الأمنية والاقتصادية في العراق وهروب عدد من المقترضين إلى خارج البلاد، وكذلك معاناة الجهاز المصرفي العراقي في استرداد القروض من المدينين بتواريخ استحقاقها وهذا ما انعكس سلبا على أداء المصارف والسيولة المصرفية، وكذلك عدم وجود الضمانات الكافية وعدم مراجعة قيمة الضمانات باستمرار والاعتماد على الضمانات الرديئة منخفضة الجودة، فضلا عن عوامل أخرى مثل التأثير السلبي لبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية مثل التضخم والبطالة وسعر الصرف وأسعار الفائدة وانخفاض أسعار النفط عالميا وغيرها من المتغيرات، مما يعكس حالة التزايد في المخاطر التي تواجه الجهاز المصرفي والتي بدورها تنتشر في مجموع القطاع المالي ثم تنتقل إلى الاقتصاد الحقيقي.

وبناءً على تحليل المؤشرات المالية للجهاز المصرفي العراقي تبين أنها تتمتع بمستوى جيد لهذه المؤشرات، وبذلك تحققت الفرضية الرئيسية الثانية.

المحور الثالث: اختبار علاقة الأثر والارتباط بين متغيرات البحث

اولاً. اختبار فرضية الارتباط: اختبار الفرضية الثالثة: تنص الفرضية الرئيسة الثالثة على أنه توجد علاقة ارتباط معنوية بين متغيرات البحث وأبعادها عند مستوى معنوية (0.05). ولاختبار هذه الفرضية تم تطبيق اختبار الارتباط المتعدد بطريقة بيرسون (Pearson) حيث كانت النتائج تشير إلى الآتي:

ظهر من نتائج الارتباط والمشار لها في الجدول رقم (٨) بين متغير الشمول المالي ومتغير المؤشرات المالية للجهاز المصرفي العراقي وأبعادهما الآتي:

١. تبين أن هناك ارتباط معنوي وموجب بين الشمول المالي وبين المؤشرات المالية للجهاز المصرفي العراقي على المستوى الكلي للنتائج إذ كانت قيمة معامل الارتباط بينهما مساوية إلى (0.652)

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, (31/12/2022); Vol. 18, No. 60, Part (2): 680-706
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.18.60.2.38

وبمستوى معنوية (0.01)، وبذلك نستدل على وجود تلازم إيجابي بين المتغيرين المذكورين وأنه كلما تحسنت مؤشرات الشمول المالي وأبعاده كلما ساهم ذلك في تحسين المؤشرات المالية للجهاز المصرفي العراقي.

٢. تبين أن هناك ارتباط معنوي وموجب بين الشمول المالي وبين أبعاد المؤشرات المالية للجهاز المصرفي العراقي والمتمثلة بكل من السيولة، كفاية رأس المال، العائد على الملكية، إذ كانت قيم معامل الارتباط بينها مساوية إلى (0.381)، (0.590)، (0.607)، وعلى التوالي وبمستويات معنوية (0.01)، (0.05) وبذلك نستدل على وجود تلازم إيجابي بين الشمول المالي وبين أبعاد المؤشرات المالية للجهاز المصرفي العراقي والمتمثلة بكل من السيولة، كفاية رأس المال، العائد على الملكية، وأنه كلما تحسن الشمول المالي كلما ساهم ذلك في تحسين المؤشرات المالية للجهاز المصرفي العراقي والمتمثلة بكل من السيولة، كفاية رأس المال، العائد على الملكية.

٣. تبين أن هناك ارتباط معنوي وسالب بين الشمول المالي وبين أبعاد المؤشرات المالية للجهاز المصرفي العراقي والمتمثلة بالقروض المتعثرة، إذ كانت قيم معامل الارتباط بينها مساوية إلى (- 0.342)، وبمستويات معنوية (0.05)، وبذلك نستدل على وجود تلازم سلبي بين الشمول المالي وبين أبعاد المؤشرات المالية للجهاز المصرفي العراقي والمتمثلة بالقروض المتعثرة، وأنه كلما تحسن الشمول المالي كلما ساهم ذلك في انخفاض المؤشرات المالية للجهاز المصرفي والمتمثلة بالقروض المتعثرة.

٤. تبين أن هناك ارتباط معنوي وموجب بين أبعاد الشمول المالي والمتمثلة بكل بُعد الاستخدام، بُعد الجودة وبين متغير المؤشرات المالية للجهاز المصرفي العراقي إذ كانت قيم معامل الارتباط بينها مساوية إلى (0.764)، (0.411) وعلى التوالي وبمستوى معنوية (0.01)، وبذلك نستدل على وجود تلازم إيجابي بين أبعاد الشمول المالي والمتمثلة بكل بُعد الاستخدام، بُعد الجودة وبين متغير المؤشرات المالية للجهاز المصرفي العراقي وأنه كلما تحسنت أبعاد الشمول المالي والمتمثلة بكل من بُعد الاستخدام، بُعد الجودة كلما ساهم ذلك في تحسين المؤشرات المالية للجهاز المصرفي العراقي.

٥. ظهر على مستوى الارتباط بين أبعاد المتغيرين أن هناك علاقات ارتباط ضعيفة وغير معنوية بين بُعد الوصول وبين متغير المؤشرات المالية للجهاز المصرفي العراقي إذ كانت قيمة معامل الارتباط بينها مساوية إلى (0.213).

الجدول (٨): معاملات الارتباط بين الشمول المالي والمؤشرات المالية وأبعادهما

الشمول المالي / المؤشرات المالية	بُعد الوصول	بُعد الاستخدام	بُعد الجودة	المؤشر الكلي
نسب السيولة	0.175	0.823**	-0.415**	0.381*
كفاية رأس المال	0.250	0.644**	0.386*	0.590**
القروض المتعثرة	0.363*	-0.686**	-0.421**	-0.342*
العائد على الملكية	0.379*	0.833**	0.803**	0.607**
المؤشر الكلي	0.213	0.764**	0.441**	0.652**
N = 15 **P ≤ 0.01 *P ≤ 0.05				

المصدر: اعداد الباحثان من نتائج التحليل الإحصائي SPSS 26.

ثانياً. اختبار فرضيات التأثير: اختبار الفرضية الرابعة: تنص هذه الفرضية على أنه تؤثر مؤشرات الشمول المالي معنوياً في المؤشرات المالية للجهاز المصرفي له عند مستوى معنوية (0.05). وللتحقق من صحة هذه الفرضية تم اجراء اختبار الانحدار البسيط وباستخدام برنامج (SPSS V.26) وتبين وجود علاقات التأثير الآتية:

أ. يتضح من النتائج على مستوى المتغيرات الرئيسة لتأثير الشمول المالي في المؤشرات المالية للجهاز المصرفي العراقي والمذكورة في الجدول رقم (٩) الآتي:

- ❖ يوجد تأثير لمتغير الشمول المالي في متغير المؤشرات المالية للجهاز المصرفي وذلك بموجب القيمة المقدرة لمعلمة (F) والتي كانت مساوية إلى (12.544) وهي أكبر من القيمة الحرجة لها (4.667) وبدرجات حرية (1، 13)، ويؤكد هذه النتيجة قيمة مستوى المعنوية (0.000) والتي تقل عن المعنوية الافتراضية للدراسة (0.05)، كما اتضح وبموجب القيمة المقدرة للمعامل التفسيري (R^2) أن الشمول المالي يفسر ما نسبته (42.5%) من التغير الذي يحدث في المؤشرات المالية للجهاز المصرفي العراقي.
- ❖ يمكننا الاستنتاج بأن الشمول المالي له دور تأثيري إيجابي في تحسين المؤشرات المالية للجهاز المصرفي العراقي وذلك على المستوى الكلي للنتائج بين المتغيرات.

الجدول (٩): اختبار الفرضية الثالثة– التأثير على مستوى المتغيرات

المتغير المستقل / المتغيرات المعتمدة	الشمول المالي					
	B_1	F المقدرة	F الحرجة	درجات الحرية	R^2	Sig.
المؤشرات المالية	0.652	12.544	4.667	13 1	0.425	0.002

المصدر: اعداد الباحثان من نتائج التحليل لبرنامج SPSS 26.

ب. كما ظهر من نتائج اختبار الفرضية الرابعة وعلى المستوى الجزئي لتأثير أبعاد الشمول المالي في متغير المؤشرات المالية للجهاز المصرفي العراقي والمشار لها في الجدول رقم (١٠) الآتي:

١. يوجد تأثير لعدد من أبعاد الشمول المالي والمتمثلة بكل من الودائع لعدد السكان، القروض لعدد السكان، وتكلفة الحصول على القرض في متغير المؤشرات المالية وذلك استناداً لقيم (t) المقدرة والتي كانت مساوية إلى (4.293)، (2.132)، (1.925) وعلى التوالي وهي أكبر من قيمتها الحرجة (1.771) وبدرجة حرية (13)، وجاءت هذه النتائج بتأكيد من مستويات المعنوية (0.004)، (0.013)، (0.038) وعلى التوالي والتي كانت أقل من المستوى الافتراضي (0.05)، كما اتضح أن كل بُعد من هذه الأبعاد منفرداً يفسر ما نسبته (39.7%)، (25.9%)، (18.6%) وعلى التوالي من التغير الحاصل في المؤشرات المالية وذلك بالاستناد على القيم المقدرة (R^2)والتي بلغت (0.397)، (0.259)، (0.186) وعلى التوالي.

٢. عدم وجود تأثير لعدد من أبعاد الشمول المالي والمتمثلة بكل من الكثافة المصرفية، الانتشار المصرفي، في متغير المؤشرات المالية وذلك استناداً لقيم (t) المقدرة والتي كانت مساوية إلى (0.243)، (0.244)، وعلى التوالي وهي تقل عن قيمتها الحرجة (1.771) وبدرجة حرية (13)، وجاءت هذه النتائج بتأكيد من مستويات المعنوية (0.812)، (0.811)، وعلى التوالي والتي كانت أكبر من المستوى الافتراضي (0.05)، كما اتضح أن كل بُعد من هذه الأبعاد منفرداً يفسر ما نسبته (0.5%)، (0.05%)، وعلى التوالي من التغير الحاصل في المؤشرات المالية وهي نسب تفسيرية

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, (31/12/2022); Vol. 18, No. 60, Part (2): 680-706
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.18.60.2.38

ضعيفة لا يعتد بها وذلك بالاستناد على القيم المقدرة (R^2) والتي بلغت (0.005)، (0.005)، وعلى التوالي.

٣. يمكننا الاستنتاج بأن أبعاد الشمول المالي والمتمثلة بكل الودائع لعدد السكان، القروض لعدد السكان، وتكلفة الحصول على القرض لها دور إيجابي في تحسين المؤشرات المالية للجهاز المصرفي العراقي وعلى العكس من ذلك فإن أبعاد الشمول المالي والمتمثلة بكل من الكثافة المصرفية، الانتشار المصرفي، ليس لها دور أو مساهمة تذكر في تحسين المؤشرات المالية للجهاز المصرفي العراقي.

الجدول (١٠): تأثير أبعاد الشمول المالي في المؤشرات المالية للجهاز المصرفي العراقي

المتغير المعتمد / المتغيرات المستقلة	المؤشرات المالية					
	B_1	t المقدرة	t الحرجة	درجة الحرية	R^2	Sig.
الكثافة المصرفية	0.067	0.243	1.771	13	0.005	0.812
الانتشار المصرفي	0.068	0.244			0.005	0.811
الودائع لعدد السكان	0.630	4.293			0.397	0.004
القروض لعدد السكان	0.509	2.132			0.259	0.013
تكلفة الحصول على القرض	0.431	1.925			0.186	0.038

المصدر: اعداد الباحثان من نتائج التحليل لبرنامج SPSS 26.

ومن نتائج اختبار الفرضية الرابعة والتي تنص على أنه (تؤثر مؤشرات الشمول المالي معنوياً في المؤشرات المالية للجهاز المصرفي عند مستوى معنوية 0.05) تبين عدم صحة هذه الفرضية لذلك يتم قبول الفرضية البديلة والتي تنص على أنه (تؤثر بعض من مؤشرات الشمول المالي معنوياً في المؤشرات المالية للجهاز المصرفي عند مستوى معنوية 0.05).

الاستنتاجات والمقترحات

اولاً. الاستنتاجات:

١. يعد الشمول المالي ضرورة هامة لتحقيق الاستقرار في الجهاز المصرفي، نتيجة دخول نسبة كبيرة من الأفراد في النظام المالي الرسمي وزيادة نسبة المتعاملين مع المصارف وامتلاكهم للحسابات المصرفية، مما يشجع المصارف على الابتكار والتنوع في تقديم الخدمات المصرفية، فضلا عن زيادة التواصل الإيجابي مع الزبائن المتعاملين مع المصارف وتحسين قدرتهم على استخدام الخدمات المصرفية وكيفية التعامل معها.

٢. ضعف مستويات الشمول المالي في العراق والذي يعود إلى أسباب عدة من أبرزها انخفاض نسبة الكثافة المصرفية والانتشار المصرفي، حيث تعدان دون المستوى المطلوب في العراق، إذ بلغت الكثافة المصرفية كمتوسط بنسبة (42.78%) أما الانتشار المصرفي فقد بلغ كمتوسط بنسبة (2.41%)، وكذلك بسبب ارتفاع مستويات البطالة والفقر وانخفاض نصيب الفرد من الدخل القومي والذي يؤثر بدوره من التعامل مع الجهاز المصرفي، وانخفاض معدلات الفائدة الحقيقية على الودائع، وارتفاع تكلفة عملية فتح الحساب المصرفي، وقلة عمليات الاقتراض بسبب ارتفاع معدلات الفائدة، وقلة الثقافة والوعي المصرفيين، وعدم الاستخدام الكافي لبطاقة الائتمان من قبل الافراد، بالإضافة الى قلة ثقة الجمهور بالمصارف وخاصة المصارف الاهلية.

٣. ضعف مبادرة المصارف توعويا في تثقيف الجمهور بالخدمات المالية والمصرفية، وانخفاض مستوى التعليم المالي يعدّ من أسباب استبعاد الأفراد في استخدامهم للخدمات المالية والمصرفية بشكل مستمر وانخفاض نسبة الشمول المالي، حيث إنه كلما كانت هناك خطط وبرامج لتحسين الخدمات المالية والمصرفية كلما انعكس ذلك في تعزيز الشمول المالي.

٤. زيادة عدد حسابات الودائع حيث ازدادت النسبة من (1%) عام 2006 الى (7.81%) عام 2020 وهذا بفعل زيادة ثقة الجمهور بالمصارف وايداع أموالهم، فضلا عن سعي المصارف في استقطاب الودائع ورفع معدلات الفائدة، وكذلك زيادة عدد حسابات القروض، حيث ازدادت النسبة من (0.08%) عام 2006 الى (1.81%) عام 2020، وهذا بفعل سياسة البنك المركزي العراقي في خفض نسبة الفائدة على القروض، وإن الزيادة القلية لنسبة عدد حسابات القروض كانت نتيجة للضمانات الكبيرة والتعجيزية التي تطلبها المصارف من اجل الحصول على القروض.

٥. ارتفاع مؤشر السيولة وكفاية رأس المال للجهاز المصرفي حيث ارتفعت نسبة السيولة من (10%) عام 2006 الى (588%) عام 2020 وهذا إشارة إلى سيولة فائضة للجهاز المصرفي وعدم قدرته على ادارة موارده المتاحة بشكل فعال والتي قد تتسبب بخسائر رأسمالية مما يعيق من تحقيق أهدافه، وكذلك ارتفاع في نسبة كفاية رأس المال حيث ارتفعت النسبة من (112%) عام 2006الى (253%) عام 2020، وتعد نسبة مرتفعة جدا تعكس كفاءة الجهاز المصرفي وقدرته على مجابهة المخاطر والمشاكل غير المتوقعة التي قد يتعرض لها، وإن هذا الارتفاع يدل على وجود موارد مالية للمصارف معطلة لا تتوفر لها فرص الاستثمار الآمن.

٦. انخفاض مؤشر الربحية للجهاز المصرفي، حيث انخفض العائد على حقوق الملكية من نسبة (53.3%) عام 2006 الى (7.3%) عام 2020 وهذا الانخفاض كان بسبب إعادة تقييم موجودات المصارف مما أدى إلى تغيير نسبة (ROE).

٧. ازدياد نسبة القروض المتعثرة بالنسبة للائتمان النقدي للجهاز المصرفي حيث ازداد من (4.19%) عام 2006 الى (9.03%) عام 2020 وهذا ما يعكس حالة التزايد في المخاطر التي تواجه الجهاز المصرفي، وكذلك معاناته في استرداد القروض من المدينين بتواريخ استحقاقها وهذا ما ينعكس سلبا على أداء المصارف والسيولة المصرفية.

٨. من التحليل الاحصائي تبين أن هناك ارتباط معنوي وموجب بين الشمول المالي وبين المؤشرات المالية للجهاز المصرفي العراقي إذ كانت قيمة معامل الارتباط بينهما مساوية إلى (0.652) وبمستوى معنوية (0.01)، والمتمثلة بكل من السيولة، كفاية رأس المال، العائد على الملكية، إذ كانت قيم معامل الارتباط بينها مساوية إلى (0.381)، (0.641)، (0.590)، (0.607)، وعلى التوالي وبمستويات معنوية (0.01)، (0.05)، وبذلك نستدل على وجود تلازم إيجابي بين المتغيرين المذكورين وأنه كلما تحسنت مؤشرات الشمول المالي وابعاده كلما ساهم ذلك في تحسين المؤشرات المالية للجهاز المصرفي العراقي.

٩. من التحليل الاحصائي تبين أن هناك ارتباط معنوي وسالب بين الشمول المالي وبين أبعاد المؤشرات المالية للجهاز المصرفي العراقي والمتمثلة بالقروض المتعثرة، إذ كانت قيم معامل الارتباط بينها مساوية إلى (-0.342)، وبمستوى معنوية (0.05)، وبذلك نستدل على وجود تلازم سلبي بين الشمول المالي وبين أبعاد المؤشرات المالية للجهاز المصرفي العراقي والمتمثلة

بالقروض المتعثرة، وأنه كلما تحسن الشمول المالي كلما ساهم ذلك في انخفاض المؤشرات المالية للجهاز المصرفي العراقي والمتمثلة بالقروض المتعثرة.

١٠. تبين من التحليل الاحصائي أنه على المستوى الكلي للنتائج أن مؤشرات الشمول المالي تؤثر معنويا في المؤشرات المالية للجهاز المصرفي، حيث بلغ معامل التحديد لها (42.5%)، أما على مستوى المتغيرات الفرعية تبين أن بعض مؤشرات الشمول تؤثر على المؤشرات المالية.

ثانياً. المقترحات:

١. على الجهاز المصرفي ازالة قيود الوصول إلى المصارف مثل الحاجة إلى الضمانات الكبيرة، والثبوتيات والمستندات الصعبة، وتفعيل نقاط البيع، واجهزة الصراف الالي وخدمات الهاتف المحمول للتحويلات المالية، وتحسين الوصول إلى المدفوعات والمدخرات، وتحديد حصص الائتمان وسقوف أسعار الفائدة، التي لها تأثيرات على الاستقرار المالي.

٢. على البنك المركزي العراقي تحفيز المصارف وتفعيل دورها في الاقتصاد والعمل على بناء قطاع مصرفي كفء من أجل زيادة دورها في جذب الودائع ومنح الائتمان، وكذلك تعزيز الوساطة المالية للجهاز المصرفي وتطوير نظم معلومات موثوق بها بشأن المقترضين، والجدارة الائتمانية للزبائن، لتخفيف من وتيرة نسبة القروض المتعثرة.

٣. تعزيز الانتشار الجغرافي للجهاز المصرفي العراقي من خلال التوسع في شبكة فروع المصارف ومقدمي الخدمات المالية، فضلا عن انشاء نقاط وصول الخدمات المالية الرسمية مثل (وكلاء المصارف، وخدمات الهاتف المحمول، ونقاط البيع، وأجهزة الصراف الالي وغيرها).

٤. على البنك المركزي الاشتراط على المصارف العاملة لتقديم عروض لفتح حساب مصرفي برسوم منخفضة للفئات الفقيرة ومحدودي الدخل والفئات المستبعدة وفي المناطق البعيدة وخاصة الاقضية والنواحي والارياف لإتاحة الفرصة لهم للحصول على الخدمات المالية والمصرفية المختلفة، لتحقيق أهداف الشمول المالي وبالتالي تحقيق مؤشرات مالية جيدة للجهاز المصرفي.

٥. نشر الوعي المصرفي عن طريق عقد وتنظيم ورش العمل والندوات والمؤتمرات من قبل البنك المركزي من خلال دائرة الإحصاء والأبحاث وأصدار النشرات الدورية وتقارير سنوية عن الشمول المالي، وحث المصارف والوزارات والمؤسسات الحكومية والخاصة على دعم وتعزيز الشمول المالي، والقيام بندوات في المستويات التعليمية كافة كالجامعات والمدارس عن أهمية الخدمات المصرفية، وتنشيط شعبة التوعية المصرفية في المصارف لحماية حقوق المتعاملين.

٦. العمل على اصلاح الجهاز المصرفي من خلال ادخال التقنيات والوسائل الحديثة بما ينسجم مع التطور التكنلوجي، مثل زيادة عدد أجهزة الصراف الآلي، واستخدام بطاقة الائتمان، وتسهيل عمليات السحب والايداع الكترونيا، بالإضافة الى تدريب العاملين في المصارف على استخدام تكنلوجيا الاتصالات والحاسوب الآلي، من خلال مراكز البحث والتطوير والتدريب، بحيث تتفاعل مع التحولات والتطورات في الصناعة المصرفية الحديثة.

٧. على المصارف الموازنة بين السيولة والربحية وعدم ترك نقدية عاطلة في الصندوق، مما يؤثر بدوره على الربحية ويعمل على تقليلها، والبحث عن فرص استثمارية تستثمر من خلالها الزيادات في رأس المال للمحافظة على الربحية والتي بدورها تزيد من نسبة نمو المصارف ومما يكسبها الثقة وبالتالي زيادة حصتها السوقية.

٨. على الجهاز المصرفي الالتزام بالقوانين والمعايير المحددة من قبل البنك المركزي والمتمثلة بالنسب المحددة على المؤشرات المالية للجهاز المصرفي كالنسب المعيارية للسيولة وكفاية رأس المال وغيرها، وذلك من أجل تجنب المخاطر المصرفية، وحماية أموال المودعين، وزيادة تقديم الائتمان، وعمليات الاستثمار المختلفة.

المصادر

أولاً. المصادر العربية:

١. تقرير الاستقرار المالي للبنك المركزي العراقي للسنوات ٢٠٠٦-٢٠٢٠
٢. تقرير الاقتصادي للبنك المركزي العراقي للسنوات ٢٠٠٦-٢٠٢٠
٣. تقرير السياسة النقدية للبنك المرزي العراقي للسنوات ٢٠٠٦-٢٠٢٠
٤. صندوق النقد العربي للسنوات ٢٠١٥-٢٠٢١
٥. النشرة الإحصائية للبنك المركزي العراقي للسنوات ٢٠٠٦-٢٠٢٠
٦. قاعدة مؤشرات فندكس العالمية
٧. ال شبيب، دريد كامل، (٢٠١٢)، ادارة البنوك المعاصرة، الطبعة الاولى، دار المسيرة، عمان، الاردن.
٨. العبيدي، عثمان فلاح مهدي، (٢٠٢١)، العلاقة بين الشمول المالي والتنمية المالية ودورها في تعزيز النمو الاقتصادي في العراق، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الانبار، العراق.
٩. المزوري، نوزاد رجب زبير سليمان، (٢٠٢٠)، تأثير اعادة هيكلة الجهاز المصرفي في تحسين ادائه - دراسة تحليلية لعينة من المصارف التجارية الحكومية والخاصة في الجهاز المصرفي العراقي للمدة ٢٠١٠-٢٠١٦، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة دهوك.
١٠. حسن، أحمد نوري، (٢٠١٨)، متطلبات تطبيق الشمول المالي في العراق ومؤشرات قياسه - دراسة تطبيقية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية اقتصاديات الاعمال، جامعة النهرين، بغداد.
١١. رسول، بلند خالد خليل الحاج، (٢٠٢١)، التكنلوجيا المالية وأثرها في ابعاد الشمول المالي - دراسة استطلاعية لآراء عينة من العاملين في المصارف التجارية في محافظة دهوك. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الموصل، العراق.
١٢. شيته، رضا منصور، ووليد رمضان سالم، (٢٠٢١)، مؤشرات السيولة وأثرها على الربحية المصرفية: دراسة تطبيقية على مصرف الصحارى التجاري للسنوات ٢٠٠٠-٢٠١٧، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية، المجلد ٤، العدد ١٥، ص ١١٧-١٣٠.
١٣. عجور، حنين محمد بدر، (٢٠١٧)، دور الاشتمال المالي لدى المصارف الوطنية في تحقيق المسؤولية الاجتماعية تجاه العملاء (دراسة حالة البنوك الاسلامية العاملة في قطاع غزة)، رسالة ماجستير منشورة، الجامعة الاسلامية، غزة، فلسطين.
١٤. عليان، محمد عبد الحي عطايا، (٢٠٢٠)، أثر تطبيق الشمول المالي على تحسين انتاجية المشاريع الصغيرة من وجهة نظر اصحاب المشاريع الممولة من المصارف ضمن برامج مركز المؤسسات الصغيرة، رسالة ماجستير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، جامعة غزة، فلسطين.

١٥. عليوة، رواء نافذ، (٢٠١٩)، أثر تطور الشمول المالي على مستوى الميزة التنافسية المصرفية - دراسة تطبيقية على البنوك المدرجة في بورصة فلسطين خلال الفترة ٢٠١٤-٢٠١٨، رسالة ماجستير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، الجامعة الاسلامية بغزة، فلسطين.
١٦. مروج طاهر هذال المرسومي، (٢٠١٧)، أثر مخاطرة السيولة المصرفية وكفاية رأس المال في أداء المصارف التجارية العراقية للمدة ٢٠٠٥-٢٠١٤: دراسة تحليلية لعينة من المصارف التجارية العراقية، اطروحة دكتوراه منشورة، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، العراق.
١٧. مشكور، سعود جايد، ومصطفى رزاق فليح، (٢٠٢٠)، تأثير كفاية رأس المال وجودة الموجودات والسيولة في استمرارية الارباح في المصارف التجارية: بحث تطبيقي في مصرف بغداد، جامعة تكريت، كلية الادارة والاقتصاد، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد ١٦، العدد ٥٢، ج٢، ص ١٠٥ - ١٢٢.

ثانياً. المصادر الأجنبية:

1. Bermeo, Elizabeth, (2019), Determinants of financial inclusion: results of multilevel analyses. A dissertation submitted to the University of Bristol of the degree of Doctor of Philosophy in the Faculty of Social Sciences and Law.
2. Bhowmik, Sharit K, and Debdulal Saha, (2013), Financial Inclusion of the Marginalised - Street Vendors in the Urban Economy. India: Springer,India Studies in Business and Economics.
3. Ekinci, Aykut, (2016), The Effect of Credit and Market Risk on Bank Performance: Evidence from Turkey. International Journal of Economics and Financial Issues Vol. 6 , No. 2 , p. 427-434.
4. Elsherif, Nevine Essam, (2018), Financial Inclusion, Shadow Economy and Financial Stability: Evidence from Emerging Economies. A Thesis Submitted to The Department of Management in partial fulfillment of the requirements for the degree of Master of Science in Finance. The American University in Cairo School of Business., June.
5. Munyengeterwa, Karyn, (2020), Financial inclusion technologies and bank performance: Insights from Zimbabwe's banking sector. A thesis presented to The Development Finance Centre, University of Cape Town, for the Degree of Master of Commerce in Development Finance.
6. Odekina, Innocent Idachaba, Ademola Olukotun Gabriel, and Teryima Torlagh Solomon, (2019), Effect of Capital Adequacy, Credit Risk and Operating Efficiency on the performance of Commercial Banks in Nigeria. Financial Markets, Institutions and Risks Vol. 3, No. 1, P. 106-114.
7. Yorulmaz, Recep, (2016), Essays on Global Financial Inclusion. A dissertation submitted to the University of Sheffield for the degree of Doctor of Philosophy in the Department of Economics.